الأبنية الصرفية بين القياس والاستعمال

دراسة في كتاب (لحن العوام) لأبي بكر الزبيدي (ت٣٧٩هـ)

دكتور/ إبراهيم سند إبراهيم أحمد الشيخ

المدرس بقسم النحو والصرف والعروض

كلية دار العلوم – جامعة المنيا

ملخص الدراسة:

إن مخالفة القياس في الأبنية الصرفية وسيلة من وسائل التوليد اللفظي؛ لأنها تؤدي إلى ظهور أبنية جديدة لم تكن مستعملة من قبل في اللغة؛ مما يؤدي إلى تطور الأبنية الصرفية بين القياس والاستعمال، والتطور طبيعة الصيغ والأبنية نتيجة التغيرات (الصوتية/ الصرفية) في جذر الكلمات العربية.

وقد سجَّل اللغويون هذا التغير في كتب (لحن العوام)؛ لأن استعمال العوام يضيف أبنية جديدة إلى اللغة، إضافة إلى الأبنية القياسية التي أشار إليها الصرفيون في مؤلفاتهم؛ وهذا بدوره يسهم في تعدد الأبنية الصرفية والتوسع في استعمالها.

ومن هنا جاءت فكرة هذه الدراسة: (الأبنية الصرفية بين القياس والاستعمال)، وتدور حول إثبات أن اللغة متجددة باستمرار؛ وبناءً على هذا التجدد يحدث تطور للأبنية الصرفية بالخروج عن أصل القياس الصرفي من ناحية، وبكثرة الاستعمال المخالف للقياس من ناحية أخرى.

وتأتي الدراسة التطبيقية في كتاب: (لحن العوام) لأبي بكر الزُّبَيدِي (ت٣٧٩هـ)، حيث يظهر أثر الخروج عن القياس في استعمال الأبنية الصرفية بصورة واضحة في هذا الكتاب، فقد حوى عددًا من الأبنية المخالفة للقياس، إضافة إلى عدد من الأقيسة الخاطئة في استعمال العوام، وتوضح الدراسة أثر (مخالفة القياس/ القياس الخاطئ) في توليد الأبنية الجديدة.

Abstract:

The development of morphological structures starts with language use that, via change in these structures, leads to more than one meaning of the same structure. In this way, language use sometimes deviates from the morphological rules as formulated by linguists, which is known as irregular analogy.

Morphological irregular analogy is one method of semantic generation since it brings about the appearance of new structures, which leads to the development of morphological structures that are remarkably different from the established ones. Indeed, development in forms and structures is an outcome of phonological/morphological changes in Arabic word roots.

Linguists recorded this development in their books concerned with language mistakes as these mistakes led to new structures in addition to the regular structures explicated in morphological references. These additions have definitely resulted in increasing the number of morphological structures.

The previous introduction led to the idea of the current study (Morphological Structures between Analogy and Use), which is aimed at proving that language change never stops, and, according to this change, morphological structures develop via two ways: deviating from morphological regular analogy and the repeated use of false analogy.

Abu Bakr Az-Zubaidi's book *La□n Al-'Awâm* (*The Non-Specialists' Language Mistakes*) was utilized as the mainstay in the current study. This book, which is plentiful of morphological irregularities and false-analogy mistakes as used in every-day language use, clearly shows the role of irregularities in the development of morphological forms. The current study also shows the role of false analogy in generating new morphological forms.

The study is divided into an introduction, three sections, a conclusion and results, as follows:

١. Introduction: The statement of the problem and the topics covered
٢. Section One: Irregular analogy
٣. Section Two: False analogy
٤. Section Three: New morphological forms between analogy and use
٥. Conclusion & Results: The main results that the study has reached

المقدمة

إن احتياج المتكلم إلى أبنية صرفية جديدة تعبر عما يدور في ذهنه من معانٍ ودلالاتٍ مختلفة هو الدافع الرئيس وراء مخالفة القياس في الأبنية الصرفية، والخروج عن الضوابط والقواعد التي وضعها الصرفيون الأوائل، ففي العصور الأولى من التأليف اللغوي اقتصر الصرفيون مثلًا على ثلاثة أوزان قياسية لاسم الآلة هي: (مِفْعَلٌ، ومِفْعَلَةٌ، ومِفْعَالٌ)، ولكن مع تطور الحياة اضطر مستعملو اللغة إلى إضافة أوزانٍ أخرى، مثل: (فَعَّالَة، وفَاعُول، وفَاعِلَة، وفِعَال) نظرًا إلى الحاجة الملحة في استعمال هذه الأبنية الصرفية للتعبير عن المعاني الناشئة عن التطور؛ مما دفع مجمع اللغة العربية بالقاهرة[(١)] إلى عد هذه الأوزان الجديدة صيغًا قياسية لأبنية اسم الآلة.

فاللغة دائمة التطور والتغير، وقد سجَّل الصرفيون هذا التغير تحت عدة مصطلحات لغوية، مثل: (الخروج عن القياس)، و(مخالفة القياس)، و(القياس الخاطئ)، و(لحن العوام)،... وغيرها من المصطلحات الأخرى التي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالتطور اللغوي.

والخروج عن القياس هو توجهات لغوية في نطق الكلمة تختلف من مجتمعٍ لغوي إلى آخر، فإذا كان الخروج عن القياس في لهجة من اللهجات القديمة (أي: في استعمال قبيلة من القبائل العربية) سُمِّي مخالفة القياس، وإذا كان في لهجة من اللهجات المعاصرة (العاميات العربية) سُمِّي قياسًا خاطئًا، والحالتان ترصدان نوعًا من التغير في بنية الكلمات العربية.

والخروج عن القياس في الحالتين إنما هو من باب التطور اللغوي في الأبنية الصرفية، فالاستعمال اللغوي لا يوافق القياس في كل أحواله وإنما يخالفه في أحيانٍ

---

(١) ينظر: القياس في اللغة العربية، د/ محمد حسن عبد العزيز، صـــ١٨٣-١٨٥، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٤١٥هـــ/ ١٩٩٥م، والجهود الصرفية لمجمع اللغة العربية القاهري في تنمية اللغة، د/ عبد العالم محمد القريدي، صـــ٧، المجلة الجامعة، العدد الخامس عشر، المجلد الثاني، مركز البحوث والاستشارات العلمية، جامعة الزاوية، ليبيا، ٢٠١٣م.

كثيرة، والأبنية الصرفية ليست ثابتة، وإنما يحدث لها بعض التغيرات التي يفرضها الاستعمال من أجل التواصل بين الأفراد والجماعات اللغوية.

واللغويون (النحاة والصرفيون) لا يصنعون اللغة، وإنما يستنبطون القواعد والضوابط الحاكمة لصياغة الأبنية في العربية، وفي كل (لغة/ لهجة) يرصدها اللغويون إنما يشيرون إلى مجتمع لغوي نطق الكلمة وفقًا لاستعمال هذه اللغة/ اللهجة.

ومن هنا جاءت فكرة هذه الدراسة: **(الأبنية الصرفية بين القياس والاستعمال)**، حيث تدور الفكرة الرئيسة حول إثبات أن اللغة متجددة باستمرار؛ وبناءً عليه يحدث تغير وتطور للأبنية الصرفية.

وقد جاءت الدراسة التطبيقية في كتاب: (لحن العوام) لأبي بكر الزُّبيدِي (ت٣٧٩هـ)[١]، وهذا الكتاب يرصد تغير الأبنية الصرفية وتطورها في استعمال العوام خلال القرن الرابع الهجري.

والسبب في اختيار هذا الكتاب يرجع إلى قلة الدراسات الصرفية التي تناولته بالدراسة والتحليل، وقد جمع فيه أبو بكر الزبيدي طائفة كبيرة من الأبنية الصرفية التي خالفت القياس في استعمال العوام[٢]، إضافة إلى أن الكتاب عالج قضية (لحن العوام) في البيئة المغربية (بلاد الأندلس) والبيئة المشرقية (عامة أهل المشرق).

وقد بدأ التأليف في لحن العوام مبكرًا لمواجهة الخروج عن قواعد اللغة، فألف الكسائي (ت١٨٩هـ) كتابه: (ما تلحن فيه العوام) في نهايات القرن الثاني الهجري، ثم تتابع التأليف اللغوي في لحن العامة؛ فألف الفراء (ت٢٠٧هـ) كتابه: (البهاء فيما تلحن

---

(١) أبو بكر الزبيدي هو: محمد بن الحسن بن عبد الله بن مذحج الزبيدي الأندلسي، وُلِد في (أشبيلية) عام (٣١٦هـ) على أرجح الأقوال، وتوفي عام (٣٧٩هـ) عن عمر يناهر (٦٣) عامًا، كان أجداده يقيمون بحمص في بلاد الشام، ثم ارتحلوا إلى الأندلس، للمزيد عن حياة الزبيدي ينظر مقدمة: لحن العوام، تأليف: أبي بكر محمد بن حسن بن مذحج الزُّبيدي، تحقيق: د/ رمضان عبد التواب، صـ١١–١٨، الطبعة الثانية، الشركة الدولية للطباعة، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.

(٢) كان أبو بكر الزبيدي يذكر الكلمة التي يخطئ فيها العوام مسبوقة بعبارة: (قال محمد)، أو عبارة (قال أبو بكر)، ويحاول أن يبرهن على صحة قوله وخطأ ما يدور على ألسنة العوام بالشواهد القرآنية والأحاديث النبوية وأشعار العرب وأقوال الصحابة والتابعين وآرء النحاة والصرفيين، ينظر: لحن العوام للزبيدي، مقدمة المحقق صـ٣٦.

فيه العامة)، وألف أبو عبيدة (ت٢٠٨هـ) كتابه: (ما تلحن فيه العامة)، وألف أبو بكر الزبيدي (ت٣٧٩هـ) كتابه: (لحن العوام)،... إلخ[١].

وتتمثل أهمية هذه الدراسة في أنها توضح التغيرات التي طرأت على الأبنية الصرفية في استعمال العوام المخالف للقياس خلال القرن الرابع الهجري، وأثر هذا التغير في تطور الأبنية الصرفية.

ولم تتناول دراسة سابقة – على حد اطلاع الباحث – موضوع: (الأبنية الصرفية بين القياس والاستعمال... دراسة في كتاب لحن العوام لأبي بكر الزبيدي)، لكن الصرفيين اهتموا في مؤلفاتهم بدراسة الأبنية الصرفية ووضعوا لها القواعد والأحكام القياسية.

وهناك دراسة بعنوان: (تطور الأبنية الصرفية ودورها في إغناء اللغة العربية)، تناولت أمثلة من أبنية الأفعال المزيدة وبعض الصيغ الاسمية من حيث تطور دلالتها وتوسعها، وأثر التدرج الدلالي في إثراء الرصيد المعجمي للغة العربية[٢].

ودراسة أخرى بعنوان: (تطور الأبنية الصرفية من خلال كتاب درة الغواص للحريري)، تناولت مظاهر التطور في أبنية الاسم والفعل والصفة، وقواعد توليد الوحدات المعجمية، وآلية تناوب الأنماط الصيغية، وخلصت الدراسة إلى أن المظاهر الصرفية التي عدها الحريري خطأً هي مظاهر متعلقة بالتطور اللغوي، وأن تطور الأبنية الصرفية تتحكم فيه أنماط صيغية تنتمي إلى نظام اللغة[٣].

---

(١) عرض الدكتور/ رمضان عبد التواب – بالدراسة والتحليل – كتب لحن العامة مرتبة زمنيًا حسب التأليف (من القرن الثاني إلى القرن الرابع عشر الهجري) في الباب الثاني من كتابه (لحن العامة والتطور اللغوي)، إلا أنه لم يعرض لكتاب (لحن العوام) لأبي بكر الزبيدي في هذه القائمة، ينظر: لحن العامة والتطور اللغوي، د/ رمضان عبد التواب، صـ١٠٧–٤٣٧، الطبعة الثانية، الناشر: مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ٢٠٠٠م.

(٢) تطور الأبنية الصرفية ودورها في إغناء اللغة العربية، محمد أوكمضان، صـ١٠١–١١٨، مجلة اللسان العربي، المغرب، العدد (٤٤)، ديسمبر ١٩٩٧م.

(٣) تطور الأبنية الصرفية من خلال كتاب (درة الغواص) للحريري، محمد شندول، صـ١٥٩–١٨٢، مجلة المعجمية، تونس، العددان (١٦، ١٧)، ٢٠٠١م.

أما الدراسة التي نحن بصددها فتهتم بالتغيرات التي طرأت على الأبنية الصرفية في كتاب (لحن العوام) لأبي بكر الزبيدي في القرن الرابع الهجري وأثرها في تطور الأبنية بين القياس والاستعمال؛ ومن ثم فإنَّ الموضوع –من وجهة نظري– يمثل إضافة إلى الدراسات اللغوية السابقة؛ مما دفعني إلى العناية بدراسة الموضوع.

وقد جاءت الدراسة في مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة ونتائج وقائمة المصادر والمراجع على النحو الآتي:

المقدمة: إيضاح لفكرة البحث وأهميته والدراسات السابقة ومحاور الدراسة.

المبحث الأول: مخالفة القياس.

المحور الأول: مخالفة القياس في اسمي الفاعل والمفعول.

المحور الثاني: مخالفة القياس في أسماء الآلة.

المحور الثالث: مخالفة القياس في صياغة فعل التعجب.

المحور الرابع: مخالفة القياس في التصغير.

المبحث الثاني: القياس الخاطئ.

المحور الأول: أبنية الجموع.

المحور الثاني: اسم الجمع/ اسم الجنس الجمعي.

المحور الثالث: التذكير والتأنيث.

المبحث الثالث: الأبنية الجديدة بين القياس والاستعمال.

المحور الأول: أبنية الجموع[١].

المحور الثاني: أبنية المفرد والجمع.

الخاتمة والنتائج: رصد أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة.

المصادر والمراجع: مرتبة ترتيبًا هجائيًّا (ألف بائي).

واللهَ أسألُ التوفيقَ والسدادَ، إنَّهُ وليُّ ذلك والقادرُ عليه، "وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ" [هود:٨٨].

---

(١) (أبنية الجموع) في المبحث الثاني ترصد استعمال العوام الجموعَ بالقياس الخاطئ على أبنية صرفية غير الأبنية القياسية، أما (أبنية الجموع) في المبحث الثالث فهي رصد الأبنية الجديدة للجموع، والتي ظهرت في اللغة نتيجة استعمال العوام المخالف للقياس.

المبحث الأول: مخالفة القياس.

المقصود بمخالفة القياس: "أن تكون الكلمة غير جارية على القانون الصرفي المستنبط من كلام العرب، أي: تكون على خلاف ما ثبت عن العرف العربي الصحيح"(١)، فمخالفة القياس تعني: الخروج عن القواعد الحاكمة للأبنية في العربية الفصحى.

ومخالفة القياس في الأبنية الصرفية ليست ظاهرة حديثة، وإنما هي ظاهرة لغوية قديمة نشأت مع التأليف في الدرس اللغوي، والقدماء حينما جمعوا اللغة من بطون القبائل العربية ودوَّنُوها في مصنفاتهم اللغوية أشاروا إلى الأبنية التي خالفت القياس، ولا يكاد يخلو كتاب من كتب التراث الصرفي من ذكر بعض هذه الأبنية.

وقد وسم الصرفيون الأبنية الصرفية المخالفة للقياس ببعض المصطلحات، مثل: قولهم: لغة ضعيفة(٢)، أو لغة شاذة(٣)، أو لغة رديئة(٤)، أو لُغَيَّة(٥)، وربما

---

(١) جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، تأليف: السيد أحمد الهاشمي، صـ٢٣، ضبط وتدقيق: د/ يوسف الصميلي، الناشر: المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، لبنان، د.ت.

(٢) ينظر: البارع في اللغة، تأليف: أبي علي إسماعيل بن القاسم القالي (ت٣٥٦هـ)، تحقيق: هاشم الطعان، (٤٤٢/١) مادة (غمي)، الطبعة الأولى، الناشر: مكتبة النهضة، بغداد، دار الحضارة العربية، بيروت، لبنان، ١٩٧٥م، وتهذيب اللغة، تأليف: أبي منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت٣٧٠هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، (٢١٣/١٤)، الطبعة الأولى، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ٢٠٠١م.

(٣) ينظر: المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، تأليف: أبي العباس أحمد بن محمد الفيومي (ت٧٧٠هـ)، (٤٧/١) مادة (بزر)، الناشر: المكتبة العلمية، بيروت، لبنان، د.ت، وتاج العروس من جواهر القاموس، تأليف: محمد مرتضى الزبيدي (ت١٢٠٥هـ)، تحقيق: عبد الكريم العزباوي، (٣٨٢/١٨) مادة (عرض)، سلسلة التراث العربي (١٦)، وزارة الإعلام، الكويت، د.ت.

(٤) ينظر: كتاب العين، تأليف: أبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٠هـ)، تحقيق: د/ مهدي المخزومي، د/ إبراهيم السامرائي، (٤٠٦/٥) مادة (كيل)، دار ومكتبة الهلال، د.ت، وتهذيب اللغة للأزهري (٢٥٦/٣) و(١٨٩/١١)، والمحكم والمحيط الأعظم، تأليف: أبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده (ت٤٥٨هـ)، تحقيق: د/ عبد الحميد هنداوي، (٥٧٩/٢) مادة (قرح)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.

(٥) ينظر: المحكم والمحيط لابن سيده (٣٤٩/٣) مادة (لحف)، و(٩٢/٧) مادة (كفأ)، والمزهر في علوم اللغة وأنواعها، تأليف: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: فؤاد علي منصور، (٤٦٥/١)، الطبعة الأولى، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.

وصفوها بالرداءة أيضًا فقالوا: لُغَيَّــة رديئــة[1]، وأحيانًـــا يطلقــون عليهـــا مـــصطلح (اللحن)[2]،... وغيرها من المصطلحات اللغوية التي تعبر عن مخالفة القياس.

ويمكن إبراز أثر مخالفة القياس في الأبنية الصرفية من خلال المحاور الآتية:

المحور الأول: مخالفة القياس في اسمي الفاعل والمفعول.

أولًا: اسم الفاعل.

القياس في اسم الفاعل من الثلاثي أن يكون بناؤه على وزن (فَاعِل)، ومن غير الثلاثي أن يكون بناؤه على وزن مضارعه مع إبدال حرف المضارعة ميمًا مضمومة وكسر ما قبل الآخر[3]، وقد وردت بعض الاستعمالات اللغوية في (لحن العوام) على خلاف القياس الصرفي، يمكن تصنيفها على النحو الآتي:

(أ)- استعمال اسم الفاعل من الثلاثي على وزن مضارعه.

ورد في (لحن العوام) بعض أمثلة اسم الفاعل من الثلاثي على وزن مضارعه مع إبدال حرف المضارعة ميمًا مضمومة وكسر ما قبل الآخر بالمخالفة لأصل القياس الصرفي، ومن ذلك:

١) قولهم: فلان (مُعْزِمٌ) على السفر، والصواب: (عَازِم)[4].

---

(١) ينظر: القاموس المحيط تأليف: محمد بن يعقوب الفيروزبآدى (ت٨١٧هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، صـ٣٩ مادة (خطأ)، وصـ٥١٦ مادة (عجز)، وصـ٩١٥ مادة (غلق)، الطبعة الثامنة، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م، وتاج العروس للزبيدي، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، (٢١٢/١) مادة (خطأ).

(٢) ينظر: تهذيب اللغة للأزهري (٥٦/١٢) و(٨/١٤)، والقاموس المحيط للفيروزبآدي صـ٤٧٣ مادة (مجر)، وتاج العروس للزبيدي، تحقيق: علي هلالي (٧٣/٢) مادة (تعب).

(٣) ينظر: شرح المفصل للزمخشري، تأليف: أبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش (ت٦٤٣هـ)، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: د/ إميل بديع يعقوب، (٨٤/٤)، الطبعة الأولى، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م، والكناش في النحو والتصريف لأبي الفداء (ت٧٣٢هـ)، دراسة وتحقيق:د/ جودة مبروك محمد، (٢٦٩/١)، الطبعة الثانية، مكتبة الآداب، القاهرة، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.

(٤) ينظر: لحن العوام للزبيدي صـ١٠٧، وتثقيف اللسان وتلقيح الجنان، تأليف: أبي حفص عمر بن خلف بن مكي الصقلي (ت٥٠١هـ)، قدم له وقابل مخطوطاته وضبطه: مصطفى عبد القادر عطا، صـ١٣١، الطبعة الأولى، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.

٢) قولهم: تاجر (مُـرِدٌّ) و(مُخْـسِرٌ) و(مُـرْبِحٌ)، والـصواب: (رَادٌّ) و(خاسِـرٌ) و(رَابِحٌ)(١).

اسم الفاعل من هذه الأمثلة الصرفية يُشتَقُّ من الفعل الثلاثي؛ لذا يكون قياس بنائه الصرفي على وزن (فَاعِل)، لكن العوام [في عصر الزبيدي] توهموا أنه اشتُقَّ من الفعل المزيد (أَعْزَمَ، وأَرَدَّ، وأَخْسَرَ، وأَرْبَحَ)، ولم يرد في أذهانهم الفرق بين الثلاثي والرباعي؛ فجاء استعمالهم على خلاف القياس الصرفي.

والقياس من هذه الأمثلة الصرفية أن تُشتَقَّ من الأفعال الثلاثية (عَزَمَ، ورَدَّ، وخَسِرَ، ورَبِحَ) على الترتيب؛ فيكون بناء اسم الفاعل منها قياسًا على وزن (فَاعِل)، وخلافًا للقياس على وزن (مُفْعِل).

إذن فهناك مستويان من الاستعمال اللغوي لاسم الفاعل من هذه الأمثلة الصرفية، هما:

- الاستعمال الفصيح الموافق للقياس (عَازِمٌ، ورَادٌّ، وخَاسِرٌ، ورَابِحٌ)، وهو ما أشار إليه أصحاب المعاجم العربية(٢).
- استعمال العوام المخالف للقياس (نتيجة التغير والتطور في الأبنية الصرفية)، وهو ما أشار إليه أصحاب كتب لحن العوام.

ونلحظ أن الاستعمال القياسي الفصيح (أَنَا عَازِمٌ) هو المتداول على الألسنة في اللهجة المصرية المعاصرة.

وقد رد ابن هشام على الزبيدي بجواز استعمال: (مُرِدٍّ، ومُخْسِرٍ، ومُرْبِحٍ) على تأويل أنه صار ذا ربحٍ في ماله أو خسارة فيه أو ذا رَدٍّ(٣)، ويرى أ.د/ أحمـد مختـار عمر -رحمه الله- أن صيغة (مُرْبِح) فصيحة؛ لأنها من الفعل (أَرْبَحَ)، وقد جاء الفعلان

---

(١) ينظر: لحن العوام للزبيدي صـ١٩٣، وتثقيف اللسان لابن مكي صـ١٣١-١٣٢.

(٢) ينظر على سبيل المثال: تاج العروس للزبيدي (٩١/٣٣) مادة (عزم)، و(٩٠/٨) مادة (ردد)، و(١٦٣/١١) مادة (خسر)، و(٣٨٣/٦) مادة (ربح).

(٣) ينظر: الرد على الزبيدي في لحن العامة لابن هشام اللخمي (ت٥٧٧هـ)، تحقيق: د/ عبد العزيز مطر، صـ٦٢، مجلة معهد المخطوطات العربية، مصر، المجلد (١٢)، الجزء الثاني، ١٩٩٧م.

(رَبِحَ) و(أَرْبَحَ) بمعنى واحد في المعاجم العربية[1]، وأن صيغة (مُخْسِر) يمكن تصويبها على معنى أنه مُفْضٍ إلى الخسارة، ويدلل على ذلك أن صيغة (أَفْعَل) بمعنى الصيرورة والانتقال من حال إلى حال قد كثُر استعمالها في الكلام العربي، ويؤيده قول الله تعالى على لسان شعيب عليه السلام لقومه: "أَوْفُوا الكَيْلَ وَلَا تَكُونُوا مِنَ المُخْسِرِينَ"[2] [الشعراء:١٨١].

(ب)- استعمال اسم الفاعل من غير الثلاثي على وزن (فَاعِل).

ورد في (لحن العوام) أمثلة لاسم الفاعل من غير الثلاثي على وزن (فَاعِل) بالمخالفة لأصل القياس الصرفي، ومن ذلك:

١) قولهم: دابة (طَائِقَةٌ)، والصواب: (مُطِيقَةٌ)[3].

٢) قولهم: (يا غايث) المستغيثين، والصواب: (يا مُغِيث)[4].

اسم الفاعل من هذين المثالين مشتق من الفعلين المزيدين (أَطَاقَ) و(أَغَاثَ)؛ ولذا يكون قياس بنائهما الصرفي على وزن مضارعها مع إبدال حرف المضارعة ميمًا مضمومة وكسر ما قبل الآخر (مُفْعِل)، لكن جاء استعمال العوام على وزن (فَاعِل) بالمخالفة للقياس الصرفي.

ونلحظ أن الاستعمال القياسي الفصيح (يا مغيث) هو المتداول على الألسنة في اللهجة المصرية المعاصرة.

---

(١) يقال: رَبِحَ فلانٌ وأَرْبحتُهُ، ينظر: كتاب العين للخليل بن أحمد (٢١٧/٣) مادة (ربح)، وتهذيب اللغة للأزهري (٢١/٥).

(٢) ينظر: معجم الصواب اللغوي دليل المثقف العربي، د/ أحمد مختار عمر، (٦٧٤/١)، و(٦٨١/١)، الطبعة الأولى، الناشر: عالم الكتب، القاهرة، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.

(٣) ينظر: لحن العوام للزبيدي صـ١٣٨، وتصحيح التصحيف وتحرير التحريف، تأليف: صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (ت٧٦٤هـ)، تحقيق: السيد الشرقاوي، مراجعة: د/ رمضان عبد التواب، صـ٣٦١، الطبعة الأولى، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

(٤) ينظر: لحن العوام للزبيدي صـ٢١٦، وتصحيح التصحيف للصفدي صـ٣٩٠.

إذن فهناك مستويان من الاستعمال اللغوي، هما: الاستعمال الموافق للقياس (مُطِيقة)[1] و(مُغِيث)[2]، وهو ما جاء في كتب اللغة والمعاجم العربية، والاستعمال العامي المخالف للقياس (طَائِقَة) و(غَايِث) نتيجة التغير والتطور في البنية الصرفية، وهو ما جاء في كتب لحن العوام.

ثانيًا: اسم المفعول.

القياس في اسم المفعول من الثلاثي أن يكون بناؤه على وزن (مَفْعُول)، ومن غير الثلاثي أن يكون بناؤه على وزن مضارعه مع إبدال حرف المضارعة ميمًا مضمومة وفتح ما قبل الآخر، وهو يُصَاغ من الفعل المبني لما لم يُسمَّ فاعله[3].

وقد وردت بعض الاستعمالات اللغوية في (لحن العوام) على خلاف القياس الصرفي، ومن ذلك:

١) قولهم: فلانٌ (مَخْمُولٌ) إذا أخمله السلطان، والصواب: (مُخْمَلٌ)[4].

---

(١) ينظر: جمهرة اللغة تأليف: أبي بكر محمد بن الحسن بن دريد (ت٣٢١هـ)، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، (١٢٩١/٣)، الطبعة الأولى، الناشر: دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ١٩٨٧م، والمخصص، تأليف: أبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده (ت٤٥٨هـ)، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، (١٦١/٢)، الطبعة الأولى، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.

(٢) ينظر: جمهرة اللغة لابن دريد (٥٨٦/١) مادة (صرخ)، والمصباح المنير للفيومي (٤٥٥/٢) مادة (غوث)، وتاج العروس للزبيدي، تحقيق: عبد السلام محمد هارون (٢٩١/٧) مادة (صرخ).

(٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (١٠٤/٤)، والكناش في النحو والتصريف لأبي الفداء (٢٧٤/١)، وارتشاف الضرب من لسان العرب، تأليف: أبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: د/ رجب عثمان محمد، مراجعة: د/ رمضان عبد التواب، (٥٠٩/٢-٥١٠)، الطبعة الأولى، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.

تعددت تعبيرات الصرفيين عن هذا النوع من الأفعال (الفعل المبني لما لم يُسمَّ فاعله)، فمِن قائل: فعل مبني للمجهول، ومِن قائل: فعل مبني للمفعول، ومِن قائل: فعل مبني لما لم يُسمَّ فاعله، وأفضل هذه التعبيرات -في نظري- هي: الفعل المبني لما لم يُسمَّ فاعله؛ إذ إن نائب الفاعل قد يكون معلومًا أو مجهولًا، كما أن نائب الفاعل قد يكون المفعول به وهو الأصل، وقد يكون ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا، أو مصدرًا، على تفصيل في كتب النحو والصرف، ينظر على سبيل المثال: شرح المفصل لابن يعيش (٣٠٦/٤-٣١٠).

(٤) الخامل: الخفي الذي لا ذكر له، ينظر: لحن العوام للزبيدي صـ١٣١، وتصحيح التصحيف للصفدي صـ٤٧٠.

٢) قولهم: هو (مَبْطُولُ) اليد، والصواب: (مُبْطَل)[١].

القياس أن يكون اسم المفعول من هذين المثالين (مُخْمَل/ مُبْطَل) بزنة (مُفْعَل) لا (مَخْمُول/ مَبْطُول) بزنة (مَفْعُول)؛ لأنه مشتق من الفعلين المزيدين (أُخْمِلَ) و(أُبْطِل)، فالقياس أن يكون الوصف منهما بوزن المضارع مع إبدال حرف المضارعة ميمًا مضمومة وفتح ما قبل الآخر، لكن جاء استعمال العوام مخالفًا لأصل القياس الصرفي.

ويمكن إيضاح ذلك من خلال الجدول الآتي:

الاستعمال الفصيح الموافق للقياس		**استعمال العوام على غير القياس**	
المثال	الوزن الصرفي	المثال	الوزن الصرفي
مُخْمَل/ مُبْطَل	مُفْعَل	مَخْمُول/ مَبْطُول	مَفْعُول

وأرى أن السبب في استعمال العوام صيغة (مَفْعُول) في (مَخْمُول/ مَبْطُول) دون صيغة (مُفْعَل) هو ارتباط صيغة (مَفْعُول) ببنية اسم المفعول؛ ولذا كثُر استعمالها على الألسنة بالمخالفة لأصل القياس الصرفي، وبين القياس والاستعمال يحدث التغير والتطور في الأبنية الصرفية.

وقد ورد الفعلان "خَمَلَ"[٢] و"بَطَلَ"[٣] لازمين في المعاجم العربية، ويرى أ.د/ أحمد مختار عمر – رحمه الله – أنه يمكن تصويب قولهم: (فلانٌ مَخْمُولٌ) باعتبار

---

(١) ينظر: لحن العوام للزبيدي صـ١٩٢، وتثقيف اللسان لابن مكي صـ١٣٢، وتصحيح التصحيف للصفدي صـ٤٦٢.

(٢) خَمَلَ الرجلُ خُمُولًا فهو خَامِلٌ، ينظر: مقاييس اللغة، تأليف: أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، (٢٢٠/٢) مادة (خمل)، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م، والمصباح المنير للفيومي (١٨٢/١) مادة (خمل)، وتاج العروس للزبيدي، تحقيق: محمود محمد الطناحي (٤٣٦/٢٨) مادة (خمل).

(٣) بَطَلَ الشيءُ يَبْطُلُ إذا تَلَفَ، ينظر: جمهرة اللغة لابن دريد (٣٥٩/١) مادة (بطل)، وتاج اللغة وصحاح العربية، تأليف: إسماعيل بن حماد الجوهري (ت٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، (١٦٣٥/٤) مادة (بطل)، الطبعة الرابعة، الناشر: دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، كانون الثاني/ يناير ١٩٩٠م، ومقاييس اللغة لابن فارس (٢٥٨/١) مادة (بطل).

أن اسم المفعول مشتق من الفعل المتعدي (خَمَلَ)[١]، فقد ورد هذا الفعل متعديًا بنفسه في بعض المعاجم العربية[٢].

إذن فالمشتقات أبنية صرفية اشتُقَّت من جذر لغوي واحد للدلالة على معانٍ محدَّدَة حسب البناء الصرفي لكل منها، وهي من الأبنية الصرفية التي يكثر استعمالها للتعبير عن المعاني المختلفة؛ لذا كثر الخروج فيها عن القياس الصرفي نتيجة الاستعمال.

المحور الثاني: مخالفة القياس في أسماء الآلة.

اسم الآلة: اسم مشتق يُصَاغ من مصدر الفعل الثلاثي للدلالة على ما وقع الفعل بواسطته، وله ثلاثة أوزان قياسية هي: (مِفْعَلٌ، ومِفْعَلَةٌ، ومِفْعَالٌ) [بكسر الميم][٣]، وقد أجاز مجمع اللغة العربية بالقاهرة قياسية بعض الصيغ الصرفية[٤] التي لم يُشِر إليها الصرفيون الأوائل في مؤلفاتهم، والتي ظهرت في الاستعمال اللغوي نتيجة التطور الحضاري.

---

(١) يُقَال: خَمَلَ صوتَهُ إذا وَضَعَهُ وأَخفاه ولَمْ يَرْفَعْهُ، ينظر: تاج اللغة للجوهري (١٦٩٠/٤) مادة (خمل)، ولسان العرب، تأليف: الإمام جمال الدين أبي الفضل محمد بن مكرم بن منظور الأنصاري (ت٧١١هـ)، تحقيق وتعليق: عامر أحمد حيدر، مراجعة: عبد المنعم خليل إبراهيم، (٢٦٥/١١)، مادة (خمل)، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.

(٢) ينظر: معجم الصواب اللغوي د/ أحمد مختار عمر (٦٧٥/١).

(٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (١٥٢/٤)، والكناش في النحو والتصريف لأبي الفداء (٢٩٧/١)، وشذا العرف في فن الصرف، تأليف: الشيخ أحمد الحملاوي، صـ٨٥، الطبعة الأولى، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.

(٤) أقر مجمع اللغة العربية بالقاهرة قياسية الأوزان الآتية في أسماء الآلة: **فَاعُول** (مثل: حَاسُوب، سَاطُور، صَارُوخ، نَاسُوخ)، و**فَعَّالَة** (مثل: ثَلَّاجَة، طَيَّارَة، غَسَّالَة، غوَّاصَة)، و**فَاعِلَة** (مثل: طَائِرَة، قَاذِفَة، قَاطِرَة، نَاقِلَة)، و**فِعَال** (مثل: قِطَار، لِثَام، لِجَام)؛ وذلك لكثرة الاستعمال وإيفاءً لما تتطلبه حركة التطور الصناعي، ينظر: الجهود الصرفية لمجمع اللغة العربية، د/ عبد العالم محمد القريدي، صـ٧.

والقياس أن تكون أبنية اسم الآلة بكسر الميم كما نص على ذلك الصرفيون(١)، يقول سيبويه: "وكل شيء يُعالَج به فهو مكسور الأول"(٢)؛ لأنهم أرادوا بذلك أن يفرقوا بين المصدر الميمي [بفتح أوله] واسم الآلة [بكسر أوله].

وقد خالفت القياسَ الصرفي أسماءٌ خرجت عن الأوزان الثلاثة القياسية التي حدَّدَها الصرفيون، ويمكن عرضها على النحو الآتي(٣):

- أسماء خالفت صيغة (مِفْعَل) [بكسر الميم وفتح العين] إلى صيغة (مُفْعُل) [بضم الميم والعين]، مثل: مُدْهُنٌ، ومُسْعُطٌ، ومُنْخُلٌ، ومُنْصُلٌ، والقياس: (مِدْهَنٌ، ومِسْعَطٌ، ومِنْخَلٌ، ومِنْصَلٌ).
- أسماء خالفت صيغة (مِفْعَلَة) [بكسر الميم وفتح العين] إلى صيغة (مُفْعُلَة) [بضم الميم والعين]، مثل: مُكْحُلَةٌ، ومُحْرُضَةٌ، والقياس: (مِكْحَلَةٌ، ومِحْرَضَةٌ).

وبناء اسم الآلة على صيغتي (مُفْعُل) و(مُفْعُلَة) [بضم الميم والعين] يُنسَب إلى عامة (أهل بغداد)، وهذه اللهجة يبدو عليها أثر الإتباع واضحًا(٤) [أي: إتباع ضمة الميم لضمة العين] تخفيفًا وتيسيرًا في النطق، وهذه الأسماء المخالفة للقياس [بضم الميم والعين] قد سجلها الصرفيون في مدوناتهم اللغوية، وهي من الأمثلة التي تُحفَظ ولا يُقاس عليها، وقد أرجع بعض اللغويين المعاصرين سبب الخروج عن أصل القياس في

---

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (١٥٢/٤)، والكناش في النحو والتصريف لأبي الفداء (٢٩٧/١).

(٢) الكتاب، تأليف: أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب بسيبويه (ت١٨٠هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، (٩٤/٤)، الطبعة الثالثة، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

(٣) ينظر: إصلاح المنطق لابن السكيت (ت٢٤٤هـ)، شرح وتحقيق: أحمد محمد شاكر، عبد السلام محمد هارون، صـ٢١٨، سلسلة ذخائر العرب (٣)، دار المعارف بمصر، القاهرة، د.ت، والكناش في النحو والتصريف لأبي الفداء (٢٩٧/١)، وارتشاف الضرب لأبي حيان (٥٠٨/٢)، والمزهر للسيوطي (٧٦/٢) و(١٠٧/٢)، وتاج العروس للزبيدي، تحقيق: مصطفى حجازي (٣٢٢/٣٠) مادة (كحل).

(٤) اللهجات في الكتاب لسيبويه أصواتًا وبنية، تأليف: صالحة راشد غنيم آل غنيم، صـ٤٨٩، الطبعة الأولى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

مثل هذه الأمثلة الصرفية إلى تحقيق أمن اللبس بين ما يُطلَق اسمًا على الأوعية وما يُعالَج به[1].

وفي القرن الرابع الهجري سجَّل أبو بكر الزبيدي في كتابه (لحن العوام) أمثلةً لأسماء الآلة التي خالفت الأوزان القياسية؛ فرصد معظم أمثلته من خلال استعمال العوام أسماء الآلة بفتح الميم لا بكسرها على أصل القياس.

ويمكن إيضاح ذلك على النحو الآتي:

(أ)- ما جاء على وزن (مَفْعَلَة) والقياس (مِفْعَلَة)؛ مثل قولهم: (مَخَدَّة) بالفتح، والصواب: (مِخَدَّة) بالكسر[2].

السبب في تخطئة أبي بكر الزبيدي العوام في استعمالهم (مَخَدَّة) بفتح الميم: أن اسم الآلة يُصاغ قياسًا بكسر الميم (مِخَدَّة/ مِفعَلَة)؛ ولذلك ورد هذا الاسم في كتب اللغة[3] [بكسر الميم] على أصل القياس الصرفي.

وقريب من هذا اللحن قول العوام في اللهجة المصرية المعاصرة: (مَغْسَلَةٌ) و(مَنْفَضَةٌ) و(مَطْهَرَةٌ) [بفتح الميم]، والقياس: (مِغْسَلَةٌ) و(مِنْفَضَةٌ) و(مِطْهَرَةٌ) [بكسر الميم].

---

(١) ينظر: ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي، د/ حسين عباس الرفايعة، صـ٣٥، الطبعة الأولى، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٦م.

(٢) ينظر: لحن العوام للزبيدي صـ٢١٠، وتصحيح التصحيف للصفدي صـ٤٧٠.

(٣) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب، تأليف: رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (ت٦٨٦هـ)، تحقيق: محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محيى الدين عبد الحميد، (١/٥٣)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م، والكناش في النحو والتصريف لأبي الفداء (١/٢٩٧).

(مِخَدَّة) الأصل: (مِخْدَدَة)، نُقِلت حركة الدال الأولى إلى الصحيح الساكن قبلها، فالتقى حرفان من جنس واحد (الأول ساكن والثاني متحرك) فأُدغِم الحرفان معًا ليصيرا حرفًا واحدًا مضعَّفًا/ مشدَّدًا، و(مِخَدَّة) وزنها: (مِفْعَلَة)؛ لأنها توزن على الأصل.

(ب)- ما جاء على وزن (مَفْعَل) والقياس (مِفْعَل)؛ مثل قولهم للحبل الذي تُقَاد به الدابة: (مَقْوَدٌ)، والصواب: (مِقْوَدٌ) و(مِقْوَادٌ)[1]، وقولهم للرمح القصير: (مَطْرَدٌ) بفتح الميم، والصواب: (مِطْرَدٌ) بالكسر[2].

فقولهم: (مَقْوَدٌ) و(مَطْرَدٌ) [بفتح الميم]، أصل القياس فيهما: (مِقْوَدٌ) و(مِطْرَدٌ) [بكسر الميم]، ولكن جاء استعمال العوام مخالفًا للقياس الصرفي.

ويقرب من هذين اللحنين قول العوام في اللهجة المصرية المعاصرة: (مَبْرَد) و(مَنْشَر) [بفتح الميم]، والقياس: (مِبْرَد) و(مِنْشَر) [بكسر الميم].

إذن فهناك مستويان من الاستعمال اللغوي لأبنية اسم الآلة هما: الاستعمال الفصيح [بكسر الميم] على أصل القياس، والاستعمال العامي [بفتح الميم] على غير القياس؛ وهذا يدل على تطور الأبنية الصرفية بين القياس والاستعمال.

فقد ورد استعمال أبنية اسم الآلة في (لحن العوام) بفتح الميم، وكل ما كان أوله مكسورًا –من اسم الآلة– تفتحه العامة تخفيفًا؛ ولذلك عقد ابن قتيبة (ت٢٧٦هـ) في كتابه [أدب الكاتب] بابًا بعنوان: (ما جاء مكسورًا والعامة تفتحه)، ذكر فيه بعض أمثلة اسم الآلة مكسورة الميم مما تفتحه العامة، مثل: (مِطْرَقَة، مِكْنَسَة، مِغْرَفَة، مِقْدَحَة، مِرْوَحَة، **مِخَدَّة**، مِظَلَّة)،... إلخ[3]، والعوام يميلون في نطقهم مثل هذه الأمثلة الصرفية إلى فتح الميم [تخفيفًا] بالمخالفة لأصل القياس الصرفي.

---

(١) ينظر: لحن العوام للزبيدي صـ١٢٢، وتثقيف اللسان لابن مكي صـ١٨٠، وتصحيح التصحيف للصفدي صـ٤٨٩.

لم تعل الواو في (مِقْوَد) إعلالًا بالنقل؛ لأن (مِفْعَلًا) ليس كالمضارع لا وزنًا ولا زيادة؛ فلا يوجد في المضارع (يِفْعَل) [بكسر الياء] عند جمهور العرب، والميم ليست من أحرف المضارعة، ولما كان الأمر كذلك لم يعل؛ لأن الإعلال أصل في الأفعال فرع في الأسماء – وكذلك لم تعل الواو في (مِقْوَاد) لنفس السبب الذي ذكرناه في (مِقْوَد)، إضافة إلى أن بعد الواو ألفًا فلو أُعِلت الواو بالنقل فالقلب لالتقت ألفان وهذا غير جائز في العربية، ينظر: شرح شافية ابن الحاجب (٣/١٢٤–١٢٦)، والكناش في النحو والتصريف لأبي الفداء (٢/٢٧٧).

(٢) ينظر: لحن العوام للزبيدي صـ٢١٥، وتصحيح التصحيف للصفدي صـ٤٨٥.

(٣) ينظر: أدب الكاتب، تأليف: أبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت٢٧٦هـ)، تحقيق: محمد الدالي، صـ٣٩٠–٣٩٣، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، د.ت.

وقد أشار اللغويون إلى أن (مَخَدَّة) [بفتح الميم] استُعمِلت على ألسنة العوام في البيئة العربية القديمة – خلال القرنين الثالث [عصر ابن قتيبة] والرابع [عصر أبي بكر الزبيدي] الهجريين – وما زال هذا الاستعمال بالفتح موجودًا على ألسنة العوام في اللهجة المصرية.

وقد عد بعض الباحثين مخالفة القياس الصرفي [من كسر الميم إلى فتحها] صدى لإحدى اللهجات العربية القديمة(١)، فقد ذكر دارسو اللهجات العربية أن فتح أول الكلمة هو لغة تميم، والكسر لغة قيس(٢).

وأبو بكر الزبيدي قد جانبه الصواب حينما عد بعض استعمالات العوام أسماء الآلة خطأً في حين أنها صواب، ومن ذلك قولهم للذي يُنخَل به الحِنطة: (غِرْبَال)، والصواب: (مُغَرْبِل)(٣)، فقد عد الزبيدي قول العوام (غِرْبَال) [اسمًا للآلة] خطأً، ثم صوَّبَها بـــ (مُغَرْبِل).

وقد جاء في كتب اللغة والمعاجم أن كلمة (غِرْبَال) اسم آلة(٤)، أما كلمة (مُغَرْبِل) [بكسر الباء] فهي ليست اسم آلة، وإنما هي اسم فاعل من الفعل الرباعي (غَرْبَلَ)(٥)، و(مُغَرْبَل) [بفتح الباء]: اسم مفعول(٦)، وتصلح أيضًا أن تكون: (مصدرًا ميميًّا، أو اسم زمان، أو اسم مكان) حسب السياق، ولكنها ليست اسم الآلة؛ ومن ثَمَّ فإن أبا بكر الزبيدي ومن تابعه من اللغويين قد جانبهم الصواب حينما خطَّأوا العوام في

---

(١) ينظر: تطور الأبنية الصرفية، محمد شندول، صـــ١٦٨.

(٢) ينظر: اللهجات العربية في التراث، د/ أحمد علم الدين الجندي، (١/٧١–٧٣) الدار العربية للكتاب، طرابلس، ليبيا، ١٩٨٣م، وتطور الأبنية الصرفية، محمد شندول، صـــ١٦٨.

(٣) ينظر: لحن العوام للزبيدي صـــ٢٩٩–٣٠٠، وتصحيح التصحيف للصفدي صـــ٣٩٤.

الغربال: مَا غُرْبِل به، وهو أداة ذات ثقوب، يُنقَّى بها الحب من الشوائب، ينظر: معجم اللغة العربية المعاصرة، د/ أحمد مختار عمر، (٢/ ١٦٠٤)، الطبعة الأولى، الناشر: عالم الكتب، القاهرة، ١٤٢٩هـــ/ ٢٠٠٨م.

(٤) ينظر: تهذيب اللغة للأزهري (٨/٢٠٢)، والمحكم والمحيط لابن سيده (٦/٩١) مادة (غربل).

(٥) ينظر: لسان العرب لابن منظور (١١/٥٨٦) مادة (غرل)، وتاج العروس للزبيدي (٣٠/٨٧–٨٨) مادة (غربل).

(٦) المُغَرْبَل: المنتقى كأنه نُقِّي بالغربال، ينظر: لسان العرب لابن منظور (١١/٥٨٦) مادة (غرل).

استعمالهم (غِرْبَالًا) اسمًا للآلة، ثم جانبهم الصواب مرة ثانية حينما عَدُّوا كلمة (مُغَرْبِل) اسم آلة.

وقد شاعت (غربال) اسمًا للآلة في اللهجة المصرية المعاصرة على ألسنة العوام، ولكن بضم الغين (غُرْبَال) بزنة (فُعْلَال).

وبذلك فقد رُصِدت مخالفة القياس في أبنية اسم الآلة من خلال:

- ما سجَّلَه اللغويون منذ بداية التأليف في الدرس اللغوي في مدوناتهم الصرفية بمخالفة الصيغ القياسية إلى صيغتي: (مُفْعُل) و(مُفْعُلَة) [بضم الميم والعين] معًا.
- ما سجَّلَه أصحاب كتب (لحن العوام) في مدوناتهم اللغوية بمخالفة الصيغ القياسية إلى صيغتي: (مَفْعَل) و(مَفْعَلَة) [بفتح الميم والعين] تخفيفًا، وهذا من باب التوسع في استعمال الأبنية الصرفية بالمخالفة لأصل القياس الصرفي.

المحور الثالث: مخالفة القياس في صياغة فعل التعجب.

اشترط جمهور الصرفيين في الفعل الذي يُصاغ منه التعجب أن يكون فعلًا ثلاثيًّا تامًّا متصرفًا مثبتًا مبنيًّا للمعلوم قابلًا للتفاوت، وألا يكون الوصف منه على (أَفْعَل) الذي مؤنثه (فَعْلَاء)(١).

وقد رصد أبو بكر الزبيدي في (لحن العوام) بعض الاستعمالات اللغوية المخالفة للقياس في أسلوب التعجب؛ ومن ذلك:

١) قولهم في التعجب من العاهات: (ما أَعْوَرَ هذا الفرسَ)، والصواب: ما أَقْبَحَ عَوَرَ هذا الفرسَ(٢).

أشار أبو بكر الزبيدي إلى أن قول العوام (ما أعورَ هذا الفرس) مخالف لأصل القياس؛ ذلك "أن العرب لم تَبْنِ فعل التعجب إلا من الفعل الثلاثي"(٣)، فالسبب في تخطئة أبي بكر الزبيدي هذا الأسلوب هو "مجيء التعجب من الفعل الذي يأتي الوصف

---

(١) ينظر: الأصول في النحو، تأليف: أبي بكر محمد بن السراج (ت٣١٦هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، (١٠٢/١)، الطبعة الأولى، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م، وشرح المفصل لابن يعيش (٤١٥/٤)، وارتشاف الضرب لأبي حيان (٢٠٧٧/٤).

(٢) ينظر: لحن العوام للزبيدي صـ٢٥٤، وتصحيح التصحيف للصفدي صـ٧٦-٧٧.

(٣) لحن العوام للزبيدي صـ٢٥٤.

منه على (أَفْعَل) الذي مؤنثه "فَعْلاء"[١]؛ حيث لا يجوز التعجب مباشـرة مـن العيـوب والعاهات.

والقياس في هذه الحالة أن يكون التعجب من فعل مستوف للـشروط – [أي: فعل ثلاثي تام متصرف مثبت مبني للمعلوم قابل للتفاوت لا يكون الوصف منـه علـى (أَفْعَل/ فَعْلَاء)]– ثم نأتي بعده بمصدر الفعل المراد التعجب منه، أما قول العـوام (مـا أَعْوَرَ هذا الفرسَ) بالتعجب مباشرة من عور الفرس، فإن صياغة فعل التعجب لا توافق صحيح القياس، وإنما جاءت بالمخالفة لأصل القياس الصرفي.

٢) قولهم في التعجب من الألوان: (ما أَبْيَضَ هذا الثوب)، والصواب: ما أَحْسَنَ بياضَ هذا الثوب[٢].

عد أبو بكر الزبيدي قول العوام (ما أبيضَ هذا الثوب) مخالفًا لأصل القياس الصرفي؛ فقال معقبًا على استعمالهم: "وذلك غلط"، ثم علل هذا الغلط بقوله: "العرب لم تَبْنِ فعل التعجب إلا من الثلاثي"[٣]؛ فلا يجوز التعجب من الألوان مباشرة [كما في استعمال العوام] لسببين هما:

(أ)– فقد شرط الثلاثية في صياغة فعل التعجب.

(ب)– الوصف يكون على (أَفْعَل) الذي مؤنثه (فَعْلَاء).

وبذلك يفقد فعل التعجب شرطين من شروط صياغته؛ فلا يجوز التعجب من الألوان مباشرة لهذين السببين، وبناءً على هذا فإن تعجب العوام جاء مخالفًا لأصل القياس الصرفي.

---

(١) معجم الصواب اللغوي د/ أحمد مختار عمر (٦٤٩/١).

(٢) ينظر: لحن العوام للزبيدي صــ٢٥٤، ودرة الغواص في أوهام الخواص، تأليف: القاسم بن علي بن محمد الحريري (ت٥١٦هــ)، تحقيق: عرفات مطرجي، صــ٣٧، الطبعة الأولى، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، لبنان، ١٤١٨هــ/ ١٩٩٨م، وتصحيح التصحيف للصفدي صــ٧٦-٧٧.

(٣) لحن العوام للزبيدي صــ٢٥٤.

والتعجب من (البياض والسواد) مسألة خلافية بين البصريين والكوفيين، يمكن إيضاحها على النحو الآتي[١]:

- ذهب **البصريون** إلى عدم جواز استعمال (ما أَفْعَلَ) في التعجب من البياض والسواد، فلا يجوز التعجب منهما مباشرة.
- ذهب **الكوفيون** إلى جواز استعمال (ما أَفْعَلَ) في التعجب من البياض والسواد [خاصة من بين سائر الألوان] لوروده في السماع والقياس[٢]؛ ولذلك أجازه مجمع اللغة العربية بالقاهرة في العصر الحديث[٣].

إذن فهناك مستويان من الاستعمال في صياغة التعجب من الألوان والعيوب هما[٤]:

الاستعمال الفصيح [الموافق للقياس]: يكون بالتعجب من فعلٍ مستوفٍ للشروط، ثم يأتي بعده مصدر الفعل المراد التعجب منه.

الاستعمال العامي [المخالف للقياس]: يكون بالتعجب من الألوان والعيوب مباشرة.

وإذا كان البصريون قد ذهبوا إلى أنه لا يجوز التعجب من الألوان والعاهات إلا أنه قد ورد عن بعضهم جواز ذلك[٥]؛ ومن ثم فقد جاء استعمال العوام التعجب من البياض مباشرة في قولهم (ما أَبْيَضَ هذا الثوب) موافقًا لرأي الكوفيين ومن تابعهم من البصريين، وهو ما أجازه مجمع اللغة العربية بالقاهرة في العصر الحديث.

---

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٤/٤١٥)، والإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين لأبي البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ)، تحقيق ودراسة: د/ جودة مبروك، صـ١٢٤، الطبعة الأولى، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، الشركة الدولية للطباعة، ٢٠٠٢م، وارتشاف الضرب لأبي حيان (٤/٢٠٨٢-٢٠٨٣).

(٢) ينظر: الإنصاف لأبي البركات الأنباري صـ١٢٤-١٢٦.

(٣) ينظر: معجم الصواب اللغوي د/ أحمد مختار عمر (١/٦٤٩).

(٤) ينظر: الأصول في النحو لابن السراج (١/١٠٢-١٠٣)، وشرح المفصل لابن يعيش (٤/٤١٥-٤١٦)،

(٥) أجاز الأخفش والكسائي وهشام – [من البصريين]– التعجب من الألوان والعاهات، ينظر: ارتشاف الضرب لأبي حيان (٤/٢٠٨٢).

المحور الرابع: مخالفة القياس في التصغير.

التصغير يكون بضم أول الاسم وفتح ثانيه وزيادة ياء ثالثة ساكنة بعد الحرف الثاني (ياء التصغير)، وله ثلاثة أوزان صرفية هي: (فُعَيْل) و(فُعَيْعِل) و(فُعَيْعِيل)، ويكون التصغير لأغراض دلالية ذكرها الصرفيون في مؤلفاتهم(١).

وقد رصد أبو بكر الزبيدي في (لحن العوام) بعض الاستعمالات اللغوية التي يرى أنها مخالفة للقياس، ومن ذلك:

١)- قولهم في تصغير (ضَيْعَة): ضُوَيْعَة، والصواب: (ضُيَيْعَة)، أو (ضِيَيْعَة) بكسر الضاد(٢).

(ضَيْعَة) القياس في تصغيرها: (ضُيَيْعَة) بضم أول الاسم وفتح ثانيه وزيادة ياء ثالثة ساكنة بعد الحرف الثاني طبقًا لقواعد التصغير، وهكذا جاءت الكلمة مصغَّرة في كتب اللغة والمعاجم العربية(٣).

وقد أجاز بعض اللغويين كسر الضاد في (ضُيَيْعَة)، وكذلك كل ما كان عينه الياء يجوز فيه كسر الحرف الأول عند التصغير؛ ليتشاكل الحرف الثاني (الياء) مع الحركة التي قبله (الكسرة)(٤).

---

(١) ينظر: الكتاب لسيبويه (٣/٤١٥-٤٢٠)، والمقتضب، صنعة: أبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، (٢/٢٣٤-٢٣٥)، لجنة إحياء التراث الإسلامي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، وزارة الأوقاف، القاهرة، جمهورية مصر العربية، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م، والتبصرة والتذكرة لأبي محمد عبد الله بن إسحاق الصميري، تحقيق: د/ فتحي أحمد مصطفى، (٢/٦٨٦-٦٨٧)، الطبعة الأولى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م، وشرح المفصل لابن يعيش (٣/٣٩٤)، والكناش في النحو والتصريف لأبي الفدا (١/٢٩٨-٢٩٩).

(٢) ينظر: لحن العوام للزبيدي صـ١٩٦، وتصحيح التصحيف للصفدي صـ٣٥٩.

(٣) الضيعة: العقار والأرض المغلة، ينظر: لسان العرب لابن منظور (٨/٢٧٤) مادة (ضيع)، والقاموس المحيط للفيروزبآدي صـ٧٤٣ مادة (ضاع)، وتاج العروس للزبيدي، تحقيق: عبد العليم الطحاوي (٢١/٤٣٣) مادة (ضيع).

(٤) ينظر: لحن العوام للزبيدي صـ١٩٦، ودرة الغواص للحريري صـ٢٢٧، وتصحيح التصحيف للصفدي صـ٣٥٩.

ضُيَيْعَة ← ضِيَيْعَة

يحدث تأثير صوتي في بنية الكلمة، حيث تتأثر الأصوات بعضها ببعض بهدف المماثلة؛ فتتغير مخارج بعض الأصوات أو صفاتها لتتفق مع الأصوات المحيطة بها محدثةً بذلك نوعًا من التوافق والانسجام(1)، وهذا ما حدث في كلمة (ضُيَيْعَة) حيث أثرت الياء الأولى في صوت الضمة قبلها، فقُلِبت ضمة الضاد إلى كسرة لتناسب الياء بعدها (ضِيَيْعَة)؛ فحدث بذلك نوع من الانسجام بين الأصوات في بنية الكلمة، وهذا التأثير يسمى: التأثير (الرجعي/ المدبر)(2).

أما قول العوام: (ضُوَيْعَة) في تصغير (ضَيْعَة)، فهذا التصغير مخالف للقياس الصرفي [أي: على غير القياس]؛ ولذلك قال الجوهري: "تصغير (ضَيْعَة): ضُيَيْعَة، ولا تقل ضُوَيْعَة"(3)، وتابعه في ذلك بعض أصحاب المعاجم العربية(4).

وقول العوام (ضُوَيْعَة) جاء نتيجة التأثير الصوتي في الكلمة على النحو الآتي:

ضَيْعَة ← ضُيَيْعَة ← ضُوَيْعَة

أثرت ضمة الضاد في الياء بعدها؛ فقُلِبت الياء إلى واو لمناسبة الضمة، وهذا التأثير يسمى: التأثير (التقدمي/ المقبل)، وقد رد ابن هشام على الزبيدي في تخطئته هذا

---

(1) ينظر: الأصوات اللغوية، د/ إبراهيم أنيس، صـ106، مكتبة نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة، د.ت، والتطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، د/ رمضان عبد التواب، صـ30، الطبعة الثانية، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، 1410هـ/1990م، واللهجة المصرية بين التراث والمعاصرة، د/ عطية سليمان صـ60، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2016م.

(2) التأثير (الرجعي/ المدبر) يحدث حينما يؤثر الصوت الثاني في الأول، أما التأثير (التقدمي/ المقبل) فيحدث حينما يؤثر الصوت الأول في الثاني، ينظر: الأصوات اللغوية د/ إبراهيم أنيس صـ109، والتطور اللغوي د/ رمضان عبد التواب صـ31، واللهجة المصرية د/ عطية سليمان صـ62-66.

(3) تاج اللغة للجوهري (1252/3) مادة (ضيع).

(4) ينظر: لسان العرب لابن منظور (274/8) مادة (ضيع)، والقاموس المحيط للفيروزبآدي صـ743 مادة (ضاع)، وتاج العروس للزبيدي (433/21) مادة (ضيع).

اللحن بقوله: "إنكاره التصغير صحيح على مذهب البصريين، وغير صحيح على مذهب الكوفيين؛ لأنهم أجازوا قلب الياء واوًا لانضمام ما قبلها"(١).

وبذلك وُجِد مستويان من الاستعمال اللغوي في تصغير (ضَيْعَة) هما:

- **الاستعمال الفصيح القياسي:** (ضُيَيْعَة)، ويجوز أيضًا (ضِيَيْعَة) بكسر الضاد.
- **الاستعمال العامي على غير القياس:** (ضُوَيْعَة) بقلب الياء إلى واو لمناسبة الضمة قبلها.

والاستعمال اللغوي بنوعيه [الفصيح/ العامي] يرتبط بالتخفيف في نطق الأبنية الصرفية على ألسنة المتكلمين، حيث يميل مستعملو اللغة إلى إحداث الانسجام الصوتي في المفردات اللغوية ليسهل عليهم النطق.

٢)- قولهم في تصغير (إِنْسَان): (أُنَيْسٌ)، والصواب: (أُنَيْسَان) فيمن اشتقه من الأُنْس، و(أُنَيْسِيَان) فيمن اشتقه من النسيان(٢).

(الإنسان) اسم جنس يقع على (الذكر والأنثى) و(الواحد والجمع)، وقد اختلف اللغويون حول اشتقاقه – مع اتفاقهم على زيادة النون الأخيرة – إلى فريقين على النحو الآتي(٣):

- ذهب **البصريون** إلى أن (إِنْسَان) مشتق من (الإِنْس)، ووزنه (فِعْلَان)، فالهمزة فيه أصلية، والألف والنون زائدتان، ويُصغَّر على: (أُنَيْسَان) بزنة (فُعَيْلَان).
- ذهب **الكوفيون** إلى أن (إِنْسَان) مشتق من (النِّسْيَان)، ووزنه (إِفْعَان)، فالهمزة فيه زائدة، وأصله: (إِنْسِيَان) على وزن (إِفْعِلَان)، فلما كثُر في كلامهم وجرى على ألسنتهم حذفوا الياء لكثرة الاستعمال(٤)، ويُصغَّر (إِنْسَان) على: (أُنَيْسِيَان) بزنة (أُفَيْعِلَان)، فترد الياء المحذوفة عند التصغير.

---

(١) الرد على الزبيدي لابن هشام صـــ٣٩.

(٢) ينظر: لحن العوام للزبيدي صـــ٢٦٢، وتصحيح التصحيف للصفدي صـــ١٣٢.

وفي (تصحيح التصحيف) يقولون: في تصغير الإنسان: (أُنَيْسِيّ)، والصواب: (أُنَيْسَان) و(أُنَيْسِيَان).

(٣) ينظر: الإنصاف لأبي البركات الأنباري صـــ٦٥٢-٦٥٣، والكناش في النحو والتصريف لأبي الفداء (٣٠٥/١)، وارتشاف الضرب لأبي حيان (٣٩٠/١)، ولسان العرب لابن منظور (١٢/٦-١٣) مادة (أنس).

(٤) ينظر: تهذيب اللغة للأزهري (٦١/١٣)، والمحكم والمحيط لابن سيده (٥٥٣/٨)، مادة (أنس).

وقد رد **البصريون على الكوفيين** في تصغيرهم (إِنْسَان) على: (أُنَيْسِيَان) بأن الياء زيدت على خلاف القياس(1)، وإلى هذا الرأي ذهب معظم الصرفيين(2)، فقد عدوا (أُنَيْسِيَان) من شواذ التصغير، وفي الحديث النبوي: "انْطَلَقُوا بِنَا إِلى أُنَيْسِيَان قَدْ رَابنَا شَأْنُهُ"، جاء تصغير (إِنْسَان) على (أُنَيْسِيَان) شاذًّا على غير القياس(3).

والقياس الصرفي في تصغير (إِنْسَان)(4):

أ- **(أُنَيْسَان)**، إذا كان مشتقًا من (الإِنْس) [وفق مذهب البصريين]؛ فيكون وزنه (فِعْلَان)، وتصغيره: (أُنَيْسَان/ فُعَيْلَان).

ب- **(أُنَيْسِين)**؛ إذا كان جمعه (أَنَاسِين)، نحو: تصغير (سِرْحَان) على: (سُرَيْحِين).

أما قول العوام (أُنَيْس) في تصغير (إِنْسَان) فهو على غير القياس.

وبذلك فقد وُجِد مستويان من الاستعمال في تصغير (إِنْسَان) هما:

الاستعمال الفصيح [الموافق للقياس]		(ب)- الاستعمال العامي [المخالف للقياس].	
أُنَيْسَان/ فُعَيْلَان	أُنَيْسِين/ فُعَيْلِين	أُنَيْسِيَان/ أُفَيْعِلَان	أُنَيْس/ فُعَيْل

وبتعدد الاستعمالات اللغوية -على صحيح القياس ومخالفته- يحدث التغير والتطور للأبنية الصرفية.

---

(1) ينظر: الإنصاف لأبي البركات الأنباري صـ653.

(2) ينظر: الكتاب لسيبويه (486/3)، والأصول في النحو لابن السراج (63/3)، وشرح كتاب سيبويه، تأليف: أبي سعيد السيرافي (ت368هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، (226/4)، الطبعة الأولى، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1429هـ/ 2008م، وشرح المفصل لابن يعيش (426/3)، والكناش في النحو والتصريف لأبي الفداء (305/1).

(3) ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير (ت606هـ)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، محمود محمد الطناحي، (75/1)، الناشر: المكتبة العلمية، بيروت، لبنان، 1399هـ/ 1979م.

(4) ينظر: الإنصاف لأبي البركات الأنباري صـ652-653، وشرح شافية ابن الحاجب (200/1) و(274/1).

٣)- قولهم في تصغير (حِيتَان): حُوَيْتَات، والصواب: أُحَيَّات[١].

(حُوت/ فُعْل) **_يُجمَع قياسًا_** على (أَحْوَات) و(حِيتَان)[٢]؛ لأن صيغة (فُعْل) **جمعها القياسي**[٣]:

- (أَفْعَال) [جمع قلة]، نحو: (قُوت أَقْوَات)، (قُفْل أَقْفَال).
- (فِعْلَان) [جمع كثرة]، نحو: (كُوز كِيزَان).

يقول سيبويه: "ما كان (فُعْلًا) من بنات الواو فإنك تكسره على (أَفْعَال) إذا أردت بناء أدنى العدد وهو القياس،... فإذا أردت بناء أكثر العدد... انفرد به "فِعْلَان"[٤].

وقد اقتصر بعض اللغويين على (أَحْوَات) و(حِيتَان) في جمع (حوت)، وزاد بعضهم جمعًا آخر هو (حِوَتَة) [بكسر الحاء وفتح والواو] بزنة (فِعَلَة)[٥]، وصيغة (فِعَلَة) تكون جمعًا قياسيًّا في كل مفرد على وزن (فُعْل) [بضم الفاء وسكون العين] صحيح اللام، نحو: (حُوت حِوَتَة)، (كُوز كِوَزَة)، (قُرْط قِرَطَة)[٦].

<u>وجمع التكسير نوعان[٧]:</u>

١) **جمع القلة**، ويُصغَّر على لفظه، نحو: (أَجْمَال أُجَيْمَال)، (أَحْمِرَة أُحَيْمِرَة)، يقول سيبويه: "كل بناء كان لأدنى العدد فإنك تحقر ذلك البناء لا تجاوزه إلى غيره"[٨].

(١) ينظر: لحن العوام للزبيدي صـ٢٧٥، وفي تصحيح التصحيف للصفدي صـ٢٣٦: يقولون في تصغير (حِيتَان): حُوَيْتِنَات.

(٢) ينظر: جمهرة اللغة لابن دريد (٣٨٧/١) مادة (ت ح و)، والمحكم والمحيط لابن سيده (٤٩٣/٣) مادة (حوت)، ولسان العرب لابن منظور (٢٩/٢) مادة (حوت).

(٣) ينظر: جموع التكسير القياسية، أحمد علي الإسكندري، صـ١٩٠، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المجلد الرابع، أكتوبر ١٩٣٧م، والتبيان في تصريف الأسماء، أحمد حسن كحيل، صـ١٣٧، الطبعة السادسة، د.ت.

(٤) الكتاب لسيبويه (٥٩٢/٣-٥٩٣)، وينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي (٣١٨/٤-٣١٩).

(٥) ينظر: القاموس المحيط للفيروزبآدي صـ١٥٠ مادة (حوت)، وتاج العروس للزبيدي، تحقيق: عبد العليم الطحاوي (٥٠٠/٤) مادة (حوت).

(٦) ينظر: التبيان في تصريف الأسماء، أحمد حسن كحيل، صـ١٣٤.

(٧) ينظر: الكتاب لسيبويه (٤٨٩/٣-٤٩٢)، والمقتضب للمبرد (٢٧٨/٢)، والأصول في النحو لابن السراج (٥٢/٣)، وشرح شافية ابن الحاجب (٢٦٦/١).

(٨) الكتاب لسيبويه (٤٨٩/٣).

٢) **جمع الكثرة**، إن كان له جمع قلة صُغِّر عليه[١]، (كِلَاب أَكْلُب أُكَيْلِب)، فإن لم يكن له جمع قلة رُدَّ إلى مفرده، ثم يصغَّر ويُجمع بـ(الواو والنون/ الياء والنون) إن كان مذكَّرًا عاقلًا، أو (بالألف والتاء)إن كان مذكَّرًا غير عاقل أو مؤنثًا.

ويجوز فيما كان له جمع قلة أن يُردَّ إلى مفرده ويصغر ثم يجمع بالواو والنون إن كان مذكَّرًا عاقلًا أو بالألف والتاء إن كان مذكَّرًا غير عاقل أو مؤنثًا، يقول رضي الدين الاستراباذي فيما كان له جمع قلة مع جمع الكثرة: "لك التخيير بين رد جمع كثرته إلى جمع قلته وتصغيره، وبين رد جمع كثرته إلى الواحد وتصغير ذلك الواحد ثم جمعه بالواو والنون أو بالألف والتاء"[٢]، فجمع الكثرة إن كان له جمع قلة جاز أن يرد إلى مفرده، ثم يصغَّر ويُجمَع بالألف والتاء، وعلى هذه اللغة جاء استعمال العوام (حُوَيْتَات)؛ وبذلك فإن أبا بكر الزبيدي قد "خطأ عامة زمانه فيما استعمل فيه وجهان، وللعرب فيه لغتان"[٣].

فـ (حِيتَان) جمع (حُوت)، وهو جمع كثرة بزنة (فِعْلَان)، والقياس عند تصغيره إما:

- برده إلى أدنى العدد (أقل العدد) فيُصَغَّر على لفظه (أَحْوَات أُحَيْوَات أُحَيَّات).

حِيتَان (جمع قلة) ← أَحْوَات (التصغير) ← أُحَيْوَات ← أُحَيَّات تقلب الواو في (أُحَيْوَات) إلى ياء (أُحَيْيَات)، ثم تدغم الياءان (أُحَيَّات) (حِيتَان) [التصغير] ← (أُحَيَّات).

- برده إلى مفرده ثم يُصغَّر ويجمع بالألف والتاء (حوت حُوَيْت حُوَيْتَات).

حِيتَان (المفرد) ← حُوت (التصغير) ← (حُوَيْت/ فُعَيْل) ثم يُجمع الاسم المصغَّر بالألف والتاء (حُوَيْتَات/ فُعَيْلَات)؛ لأنه مذكر غير عاقل.

---

(١) جمع الكثرة عند تصغيره يُردُّ إلى جمع القلة لكراهية تصغيره على البناء الذي يدل على الكثرة فيقع التضاد بين تقليله وتكثيره، ينظر: لحن العوام للزبيدي صـ٢٧٥.

(٢) شرح شافية ابن الحاجب (٢٦٦/١)، وينظر: ارتشاف الضرب لأبي حيان (٣٨٤/١).

(٣) الرد على الزبيدي لابن هشام صـ٢٢، صـ٢٩.

ومن ثمَّ فإن استعمال العوام (حُوَيْتَات) في تصغير (حِيتَان) لم يكن خَطَأً أو مخالفًا للقياس كما زعم أبو بكر الزبيدي.

يقول المبرد: "إذا صغَّرت جمعًا على بناءٍ من أبنية أدنى العدد أقررت اللفظ على حاله، فإن صغرته وهو بناء للكثير رددته إلى أدنى العدد،... أو رددته إلى الواحد وصغَّرته"[1]، وهذا ما حدث في استعمال العوام (حُوَيْتَات) فقد ردُّوا جمع الكثرة (حِيتَان) إلى مفرده (حُوت)، ثم صُغِّر المفرد على (حُوَيْت) وجُمِع بالألف والتاء (حُوَيْتَات) على أصل القياس الصرفي؛ وبذلك فإن العوام لم يُخطِئُوا في استعمالهم (حُوَيْتَات) في تصغير (حِيتَان)، ولم يخالفوا القياس الصرفي.

وإن العلة من تصغير جمع الكثرة هو تقليل العدد؛ لذلك فهو يُصغَّر إما على أدنى العدد (جمع القلة)، أو على لفظ مفرده ثم جمعه بالألف والتاء كما حدث في استعمال العوام.

---

(١) المقتضب للمبرد (٢/٢٧٨).

المبحث الثاني: القياس الخاطئ.

لقد وضع الصرفيون الأقيسة والقواعد الحاكمة لأبنية العربية الفصحى، فلمَّا وجدوا في اللغة خروجًا عن القياس ذكروا أن هذا الخروج شاذ عن القاعدة أو مخالف للقياس، وكثرت المصطلحات لذلك؛ فقالوا: النادر، والقليل، والرديء، والضعيف، والشاذ،... وغيرها من المصطلحات، فلما حدث احتكاك بين العربية وغيرها من اللغات الأجنبية عدَّ الصرفيون الأقيسة الصرفية قواعد ثابتة والخروج عليها قياسًا خاطئًا.

والقياس هو "مقارنة كلمات بكلمات أو صيغ بصيغ أو استعمال باستعمال رغبةً في التوسع اللغوي"[1]، فإذا خالف القياس ما شاع في اللغة فهو قياس خاطئ[2].

فالقياس الخاطئ هو تشبيه صيغة صرفية بصيغة أخرى تتفق معها في البناء الصرفي، لكنها على "خلاف ما تعارف عليه أهل اللغة وجرى في كلامهم"[3]، كقول العوام: (صَنيفَة) الثوب، ويجمعونها على (صَنَائِف)، والصواب: (صَنِفَة) الثوب، والجمع (صَنِفَات)[4].

فهم يجمعون (صَنِيفَة) على (صَنَائِف) قياسًا على جمع (فَضِيلَة) على (فَضَائِل)، لكنهم يُخطِئون في القياس؛ لأن (صَنِيفَة) أصلها (صَنِفَة) وتجمع على (صَنِفَات)؛ فالعوام "يحرفون بنية الكلمة المقولة، ويخطئون في المقايسة"[5]، فأصل الكلمة على صيغة (فَعِلَة) لا (فَعِيلَة).

---

(١) من أسرار اللغة، د/ إبراهيم أنيس، صــ٨، الطبعة السادسة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٨م.

(٢) ينظر: المرجع السابق صــ٤٠.

(٣) القياس الخاطئ وأثره في التطور اللغوي، د/ عبد العزيز مطر، صــ٢٣، المجلة، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، مصر، السنة التاسعة، العدد (١٠٥)، سبتمبر ١٩٦٥م.

(٤) الصَّنِفَة: طُرَّة الثوب، والطُّرَّة: شبه العَلَم، ينظر: لحن العوام للزبيدي صــ٨٤.

(٥) القياس الخاطئ، د/ عبد العزيز مطر، صــ٢٤.

وظاهرة (القياس الخاطئ) معروفة قديمًا لدى علماء العربية، فقد عبَّروا عنها بمصطلحات مختلفة كقولهم: (مخالف للقياس)[(١)]، أو (خطأ بالإجماع)[(٢)]، أو (أخطأ القياس)[(٣)]،... إلخ، والشذوذ[(٤)] والخطأ يخالفان القاعدة إلا أن: الشذوذ يصدر ممن يعتدُّ بعربيتِهِ [فيحفظ ولا يُقاس عليه][(٥)]، أما الخطأ فيصدر ممن لا يعتدُّ بعربيته.

كما عبر الصرفيون عن القياس الخاطئ بمصطلح (التوهم)[(٦)]؛ ومن ذلك ما نجده عند سيبويه (ت١٨٠هـ) حينما قال: "فأما قولهم (مَصَائِب) فإنه غلط منهم؛ وذلك أنهم توهموا أن (مُصِيبَة): فَعِيلَة، وإنما هي مُفْعِلَة"[(٧)]، والتوهم كما يقول أ.د/ عبد العزيز مطر: "ليس إلا قياسًا خاطئًا"[(٨)].

فجمع (مُصِيبَة) على (مَصَائِب) قياسٌ خاطِئٌ؛ ذلك أنهم قاسوا (مُصِيبَة/ مَصَائِب) على (صَحِيفَة/ صَحَائِف)، "فكما همزوا (صَحَائِف) همزوا (مَصَائِب)، وليست ياء (مُصِيبَة) بزائدة كياء صَحِيفَة"[(٩)]؛ ومن ثم فإن هذا الجمع من باب القياس الخاطئ، وقد عد أ.د/ إبراهيم أنيس[(١٠)] – رحمه الله – معظم الأمثلة التي وردت في كتب الصرفيين وقيل في تفسيرها (على توهم كذا) من باب القياس الخاطئ.

---

(١) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب (٣٤٦/٤)، وارتشاف الضرب لأبي حيان (٢٢٤٠/٥).

(٢) ينظر: المزهر للسيوطي (٤٢٩/٢).

(٣) ينظر: المرجع السابق (٤٢٩/٢).

(٤) الشذوذ يعني مخالفة القياس والخروج عليه، ينظر: ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي، د/ حسين عباس الرفايعة، صـ٢٧.

(٥) لقد أكثر اللغويون من استعمالهم جملة (يُحفَظ ولا يُقاس عليه)؛ إشارة منهم إلى خروج الصيغ والأبنية الصرفية عن القياس ومخالفته، ينظر: الكتاب لسيبويه (٨/٤)، وشرح المفصل لابن يعيش (٣١٧/٣)، وارتشاف الضرب لأبي حيان (١٤٣٢/٣).

(٦) ينظر: الكتاب لسيبويه (٤٢/٢)، و(١٦٠/٤)، وتهذيب اللغة للأزهري (٤٩٠/١٥)، وتاج اللغة للجوهري (١٥٥٣/٤) مادة (مأق).

(٧) الكتاب لسيبويه (٣٥٦/٤)، وينظر: المقتضب للمبرد (٢٦١/١)، والخصائص، صنعة أبي الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، (٢٧٧/٣)، المكتبة العلمية، دار الكتب المصرية، القاهرة، د.ت.

(٨) القياس الخاطئ، د/ عبد العزيز مطر، صـ٢٤.

(٩) الخصائص لابن جني (٢٧٧/٣)، والمزهر للسيوطي (٤٢١/٢).

(١٠) ينظر: من أسرار اللغة د/ إبراهيم أنيس صـ٤٤-٤٥.

وقد عبر الصرفيون أيضًا عن القياس الخاطئ بمصطلح (الغلط)[1]؛ ومن ذلك ما نجده عند أبي العباس المبرد (ت٢٨٥هـ) حينما قال: "فأما قراءة من قرأ (مَعَائِش) فهمز، فإنه غلط"[2].

فالقياس الخاطئ وإن كان مصطلحًا حديثًا إلا أن له أصولًا في الفصحى، فهو كظاهرة لغوية موجود منذ القدم، ولكن اختُلِفت المصطلحات، وإن نظرة سريعة في كتب (لحن العامة) توضح انتشاره في أزمنة مختلفة من التأليف في الدرس اللغوي.

وقد أفاض اللغويون المحدثون[3] في حديثهم عن كيفية نشأة القياس الخاطئ، وذكروا أنه أحد أسباب التطور اللغوي، فاللغة دائمة التطور والتغير وهي في سبيل ذلك تتحرر أحيانًا من القواعد التي وضعها اللغويون، ويظهر هذا واضحًا جليًّا من خلال ما سجَّله القدماء في كتب لحن العامة.

ويمكن إبراز أثر القياس الخاطئ في (لحن العوام) من خلال المحاور الآتية:

المحور الأول: أبنية الجموع.

أبنية الجموع من أكثر الأبواب الصرفية "خروجًا على مقتضى ظاهر القواعد الصرفية لكثرة استعمالها"[4]، وقد رصد أبو بكر الزبيدي في (لحن العوام) عددًا من الأقيسة الخاطئة في أبنية الجموع، يمكن إيضاحها على النحو الآتي:

أولًا: جمع (فِعَال) خطأً على (أَفْعُل) والصواب (فُعُل) [بضم الفاء والعين]، ومن ذلك قولهم لجمع اللجام: (أَلْجُم)، والصواب: لُجُم[5].

---

(١) ينظر: الأصول في النحو لابن السراج (٣/٣٨)، والخصائص لابن جني (٣/٢٧٧)، وشرح شافية ابن الحاجب (٤/١٤٨).

(٢) المقتضب للمبرد (١/٢٦١).

(٣) ينظر: من أسرار اللغة د/ إبراهيم أنيس صـ٤٠-٤٥، والتطور اللغوي د/ رمضان عبد التواب صـ٩٩-١١٤، والقياس الخاطئ، د/ عبد العزيز مطر، صـ٢٣-٢٨، واللهجة المصرية د/ عطية سليمان صـ١٤٨-١٧٢.

(٤) ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي، د/ حسين عباس الرفايعة، صـ٩٣-٩٤.

(٥) ينظر: لحن العوام للزبيدي صـ١٠٥، وتصحيح التصحيف للصفدي صـ١٢٥.

اللجام كلمة دخيلة، أي: ليست من ألفاظ العربية، فهي "فارسية معرَّبَة"[1]، وقد طوَّعتها العربية لأوزانها الصرفية، وحينما خالف العوام الأبنية القياسية في جمعها ذكرها اللغويون في كتب لحن العامة، وخطَّأُوا فيها الخروج عن القياس في إطار أنها كلمة عربية.

وكلمة (لِجَام) ***تُجمَع قياسًا*** على (لُجُم) و(أَلْجِمَة)[2]؛ ذلك أنَّ صيغة (فِعَال) تُجمَع على[3]:

- **(فُعُل)** [جمع كثرة]، نحو: (خِمَار خُمُر)، (فِرَاش فُرُش).

ويجوز (تخفيف/ تسكين) عين الكلمة وفقًا للغة بني تميم ونطقها.

- **(أَفْعِلَة)** [جمع قلة]، نحو: (خِمَار أَخْمِرَة)، (فِرَاش أَفْرِشَة).

فصيغة (فُعُل) – كجمع من جموع الكثرة – تكون قياسية في كل وصف على بناء (فَعُول) بمعنى (فَاعِل) نحو: (صَبُور/ صُبُر)، وكل اسم رباعي ثالثه مد صحيح اللام نحو: (لِجَام لُجُم)، (كِتَاب كُتُب)، أما صيغة (أَفْعِلَة) –كجمع من جموع القلة– فتكون قياسية في كل اسم مذكر رباعي قبل آخره حرف مد، نحو: (لِجَام أَلْجِمَة)، (طَعَام أَطْعِمَة)، وفي كل ما كان على (فِعَال) بكسر الفاء أو (فَعَال) بفتحها مضعَّفًا أو معتل اللام نحو (زِمَام/ أَزِمَّة)، (قِبَاء/ أَقْبِيَة)[4].

أما جمع العوام (لِجَام/ فِعَال) على (أَلْجُم/ أَفْعُل) فهذا قياسٌ خاطئٌ، وقد عده بعض الباحثين[5] من باب الشذوذ في البنية الصرفية؛ ذلك أنَّ صيغة (أَفْعُل) – كجمع من جموع القلة – تكون قياسية في الاسم المفرد صحيح العين على وزن (فَعْل)، نحو

---

(١) تاج اللغة للجوهري (٥/٢٠٢٧) مادة (لجم)، والمخصص لابن سيده (٢/١١١).

(٢) ينظر: تهذيب اللغة للأزهري (١١/٧١)، ولسان العرب لابن منظور (١٢/٦٣١) مادة (لجم)، وتاج العروس للزبيدي، تحقيق: إبراهيم الترزي (٣٣/٣٩٩) مادة (لجم).

(٣) ينظر: الكتاب لسيبويه (٣/٦٠١)، والأصول في النحو لابن السراج (٢/٤٤٨)، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (٤/٣٣٤)، وشرح المفصل لابن يعيش (٣/٢٧٥).

(٤) ينظر: التبيان في تصريف الأسماء، أحمد حسن كحيل، صـ١٢٩-١٣١.

(٥) ينظر: ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي، د/ حسين عباس الرفايعة، صـ١٠٧.

(نَهْر أَنْهُر)، والاسم الرباعي ***المؤنث بلا علامة [تأنيث معنوي]*** وقبل آخره حرف مـد، نحو: (ذِرَاع أَذْرُع)[1]؛ ومن ثم فإن استعمال العوام صيغة (أَلْجُم) في جمع (لِجَام) إنما هو من باب الجمع الخاطئ، وهو على غير القياس الصرفي.

ويمكن إيضاح تعدد الأبنية الصرفية المستعملة في جمع (لِجَام) على النحو الآتي:

الاستعمال الفصيح [القياس الصحيح]		استعمال العوام [القياس الخاطئ]
جمع الكثرة	جمع القلة	
لُجُم/ فُعُل	أَلْجِمَة/ أَفْعِلَة	أَلْجُم/ أَفْعُل

فعندما تُجمَع كلمة (لِجَام) على (لُجُم) و(أَلْجِمَة) في الاستعمال الفصيح على صحيح القياس، وعلى (أَلْجُم) في الاستعمال العامي على خطأ القياس، يكون للقياس الصرفي بنوعيه دور بارز في تطور الأبنية الصرفية بالتوسع في الاستعمال، وإن تطور الأبنية الصرفية في لحن العوام يعد "تنوعًا في الاستعمال اقتضته حاجات تعبيرية جديدة"[2] ترجع إلى قصد المتكلم بغرض التواصل مع المتلقي.

ثانيًا: جمع (فَاعِل) خطأً على (فَعَال) والصواب (فِعَال) [بكسر الفاء]، ومن ذلك قولهم لجماعة الصَّاحِب: (صَحَاب)، والصواب: (صِحَاب) [بالكسر][3].

يتعدد *الجمع القياسي* للفظ (صَاحِب) بزنة (فَاعِل) على أكثر من صيغة صرفية، إلا أنه لم يأتِ قياسًا على صيغة (فَعَال) [بفتح الفاء] كما في استعمال العوام،

(١) ينظر: جموع التكسير، أحمد علي الإسكندري، صـ١٩٦، والتبيان في تصريف الأسماء، أحمد حسن كحيل، صـ١٢٧.

(٢) تطور الأبنية الصرفية، محمد شندول، صـ١٦٥.

(٣) ينظر: لحن العوام للزبيدي صـ٢٠٨، وتصحيح التصحيف للصفدي صـ٣٤٨.

وقد شاعت لفظة (صُحَاب) [بضم الصاد وفتح الحاء] بزنة (فُعَال) جمعًا لـ (صَاحِب/ فَاعِل) في اللهجة المصرية المعاصرة.

وبالرجوع إلى كتب اللغة والمعاجم العربية أمكن للباحث حصر الأوزان القياسية الآتية في جمع (صَاحِب)[(١)]:

١) **صِحَاب**، بزنة: (فِعَال) نحو: (جَائِع جِيَاع).

٢) **أَصْحَاب**، بزنة: (أَفْعَال) نحو: (شَاهِد أَشْهَاد).

٣) **صَحْب**، بزنة: (فَعْل) نحو: (رَاكِب رَكْب).

و(صَحْب) تُجْمَع على (أَصْحَاب)، نحو: (فَرْخ أَفْرَاخ)، و(أَصْحَاب) تُجْمَع على (أَصَاحِيب)[(٢)].

صَحْب	⟵	أَصْحَاب	⟵	أَصَاحِيب
فَعْل	⟵	أَفْعَـــال	⟵	أَفَاعِيل

٤) **صُحْبَان**، بزنة: (فُعْلَان) نحو: (شَابٌّ شُبَّان).

٥) **صُحْبَة**، بزنة: (فُعْلَة) نحو: (فَارِه فُرْهَة).

فلفظ (صَاحِب) بزنة (فَاعِل) يتعدد جمعه القياسي على: (فِعَال)، و(أَفْعَال)، و(فُعْلَان)، و(فَعْل)، و(فُعْلَة)، لكنه لم يأتِ إطلاقًا على وزن (فَعَال) [بفتح الفاء] كما في لحن العوام.

فلم يُجْمَع (صَاحِب) على (صَحَاب) [بفتح الصاد] قياسًا، إلا أن تُزاد الهاء في آخره (صَحَابَة)، ولم يأت جمع (فَعَالَة) في (فَاعِل) إلا في هذا اللفظ فقط؛ ولذا قال ابن منظور: "ولم يُجمَع فَاعِل على فَعَالَة إلا في هذا"[(٣)].

---

(١) ينظر: الكتاب لسيبويه (٦٢٥/٣)، وجمهرة اللغة لابن دريد (٢٨٠/١) مادة (صحب)، وتاج اللغة للجوهري (١٦١/١) مادة (صحب)، وشرح المفصل لابن يعيش (٢٩٩/٣)، ولسان العرب لابن منظور (٦٠٣/١-٦٠٤) مادة (صحب).

(٢) ينظر: تاج اللغة للجوهري (١٦١/١) مادة (صحب)، وتاج العروس للزبيدي، تحقيق: عبد الكريم العزباوي (١٨٦/٣) مادة (صحب).

(٣) لسان العرب لابن منظور (٦٠٣/١) مادة (صحب)، وينظر: تاج العروس للزبيدي (١٨٥/٣-١٨٦) مادة (صحب).

وقولهم (صَحْب) في جمع (صَاحِب) فهذا اسم جمع؛ لأنه ليس من أبنية الجموع المعروفة، وقد اختلف الصرفيون في لفظ (صَحْب) بزنة (فَعْل) – هل هو جمع تكسير أم اسم جمع؟ – إلى مذهبين، هما[1]:

- **المذهب الأول (رأي سيبويه وجمهور النحاة)**، ذهب سيبويه وجمهور النحاة إلى أن (صَحْب) اسم جمع وليس جمع تكسير.
- **المذهب الثاني (رأي الأخفش)**، ذهب الأخفش إلى أن كل ما يُجمَع من (فَاعِل) على (فَعْل) فهو جمع تكسير؛ نحو: (صَاحِب وصَحْب)، (رَاكِب ورَكْب)، (طَائِر وطَيْر).

وصيغة (فَعَال) [بفتح الفاء] لا تكون جمعًا إلا في لفظ واحد هو (شَبَاب)، يقول أبو بكر الزبيدي: "ولا يكون (فَعَال) جمعًا مُكسَّرًا إلا قولهم: (شَبَاب) لجماعة الشاب"[2]، أما صيغة (فَعَال) في مثل: (نَعَام، حَمَام) فليست من أبنية الجموع، وإنما هي اسم جنس جمعي، يُفرَّق بينه وبين مفرده بالتاء (نَعَام/ نَعَامَة)، (حَمَام/ حَمَامَة)[3]؛ ومن ثم فإن جمع العوام (صَاحِب) على (صَحَاب) قياس خاطئ لا مثيل له في العربية الفصحى.

والقياس الخاطئ دليل على التوسع في استعمال أبنية صرفية جديدة لم تكن مستعملة من قبل في اللغة.

ثالثًا: جمع (فَاعِل) خطأً على (فِعَل) والصواب (فُعَّال) [بضم الفاء وتشديد العين]، ومن ذلك قولهم في جمع (سَائِس): سِوَسٌ، والصواب: (سُوَّاس)[4].

صيغة (فَاعِل) إذا كانت وصفًا لاسم مذكر صحيح اللام فإنها ***تُجمَع قياسًا على (فُعَّال)***، نحو: (سَائِس سُوَّاس)، (صَائِم/ صُوَّام)،

---

(١) ينظر: الكتاب لسيبويه (٦٢٤/٣)، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (٣٦٩/٤-٣٧٠)، وشرح شافية ابن الحاجب (٢٠٣/٢)، وارتشاف الضرب لأبي حيان (٤٨٠/١).

(٢) لحن العوام للزبيدي صـ٢٠٨.

(٣) ينظر: لحن العوام للزبيدي صـ٢٠٨، والتبصرة والتذكرة للصميري (٦١٩/٢).

(٤) ينظر: لحن العوام للزبيدي صـ٢٨٩، وتصحيح التصحيف للصفدي صـ٣٢٤.

(قَائِم/ قُوَّام)، (ضَارِب ضُرَّاب)، (راكِب رُكَّاب)، (كَاتِب كُتَّاب)، (حَارِس حُرَّاس)[1].

أما صيغة (فِعَل) [بكسر الفاء وفتح العين] فتكون ***جمعًا قياسيًّا*** فيما كان اسمًا تامًّا على وزن (فِعْلَة)، نحو: (حِجَّة حِجَج)، (بِدْعَة بِدَع)، (كِسْرَة كِسَر)، (فِرْقَة فِرَق)، (حِيلَة حِيَل)[2].

وجمع (فَاعِل) على (فِعَل) – كقول العوام في جمع (سَائِس): سِوَس – قياسٌ خاطئٌ لا مثيل له في العربية الفصحى؛ ولذلك علق أبو بكر الزبيدي على هذا الجمع الخاطئ بقوله: "ولا نعلم (فَاعِلًا) جُمِع على (فِعَل) بكسر أوله"[3]، فهذا الجمع الخاطئ (سِوَس) لم يُسمَع عن العرب، ولم يرد في أبنية العربية الفصحى، وإنما القياس (سُوَّاس/ فُعَّال).

رابعًا: جمع (فِعَالَة) خطأً على (فَوَاعِل) والصواب (فَعَائِل)، ومن ذلك قولهم لجمع (الظِّهارة) التي هي خلاف البِطَانَة: ظَوَاهِر، والصواب: ظَهَائِر[4].

(ظِهَارَة/ فِعَالَة) ***تُجمَع قياسًا*** على (ظَهَائِر/ فَعَائِل)[5]، وكذلك كل اسم رباعي مؤنثًا بالتاء أو مجردًا منها قبل آخره مد، نحو: (بِطَانَة/ بَطَائِن)، (رِسَالَة/ رَسَائِل)،

---

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي (٣٧٤/٤)، وشرح المفصل لابن يعيش (٢٩٨/٣)، والمعجم المفصل في الجموع، د/ إميل بديع يعقوب، صـ٢٣، الطبعة الأولى، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م، والتبيان في تصريف الأسماء، أحمد حسن كحيل، صـ١٣٤.

(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي (٣١١/٤)، وارتشاف الضرب لأبي حيان (٤٢٨/١)، وجموع التكسير، أحمد علي الإسكندري صـ١٩٢، والمعجم المفصل في الجموع، د/ إميل بديع يعقوب، صـ٢٢، والتبيان في تصريف الأسماء، أحمد حسن كحيل، صـ١٣٢.

(٣) لحن العوام للزبيدي صـ٢٨٩.

(٤) ينظر: لحن العوام للزبيدي صـ١٣٥، وتصحيح التصحيف للصفدي صـ٣٦٩.

(٥) ينظر: تهذيب اللغة للأزهري (١٣٧/٦)، ولسان العرب لابن منظور (٦٠٠/٤) مادة (ظهر)، وتاج العروس للزبيدي، تحقيق: مصطفى حجازي (٤٩١/١٢) مادة (ظهر).

(عِمَامَة عَمَائِم)، (غَرِيزَة/ غَرَائِز)، (صَحِيفَة/ صَحَائِف)[1]، يقول ابن يعيش: "ما كان من الأسماء مؤنثًا بالتاء على أربعة أحرف، ثالثه حرف مد ولين... فإن بابه أن يُكسَّر على "فَعَائِلَ"[2].

أما (ظَوَاهِر) فهي جمع (ظَاهِرَة)[3]؛ ذلك أن صيغة (فَاعِلَة) ***تُجمَع قياسًا*** على (فَوَاعِل)، نحو: (نَاصِيَة/ نَوَاصٍ)، (كَاذِبَة/ كَوَاذِب)، (كَاتِبَة كَوَاتِب)، (قَاتِلة قَوَاتِل)، (حَامِلَة حَوَامِل)[4].

وبذلك فإن جمع العوام (ظِهَارَة) على (ظَوَاهِر) قياسٌ خاطئٌ لا مثيل له في الفصحى؛ لأن صيغة (فِعَالَة) لا تُجمَع على (فَوَاعِل) وإنما تُجمَع على (فَعَائِل)، والعوام حينما نطقوا هذا الجمع الخاطئ قاسوا نطقهم على كلمات أخرى مدخرة في أذهانهم؛ فجاءوا بقياس خاطئ يخالف الأبنية القياسية في العربية، ونطقوا الكلمة بطريقة أخرى تخالف نطق الفصحاء[5].

خامسًا: جمع (فُعْلَة) خطأً على (فِعَل) والصواب (فُعَل) و(فِعَال)، ومن ذلك قولهم لجمع (شُقَّة): شِقَق، والصواب: (شُقَق) و(شِقَاق)[6].

(شُقَّة) ***تُجمَع جمعًا قياسيًّا*** على (شُقَق)؛ لأن صيغة (فُعْلَة) [بضم الفاء وسكون العين] يأتي جمعها على (فُعَل) قياسًا مطردًا، نحو: (غُرْفَة غُرَف)، (حُجَّة حُجَج)، (مُدْيَة

---

(١) ينظر: الكتاب لسيبويه (٦١١/٣)، والمقتضب للمبرد (٢٦٠/١)، وشرح شافية ابن الحاجب (١٥١/٢)، والجمع المتناهي في اللغة العربية، د/ إبراهيم إبراهيم بركات صــ١٥١، مجلة كلية الآداب، جامعة المنصورة، العدد الخامس، مايو ١٩٨٤م.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش (٢٨٢/٣).

(٣) ينظر: لحن العوام للزبيدي صــ١٣٦.

(٤) ينظر: شرح كتاب سيبويه (٣٧٥/٤)، وشرح المفصل لابن يعيش (٣٠٢/٣)، والمعجم المفصل في الجموع، د/ إميل بديع يعقوب، صــ٢٧، والجمع المتناهي، د/ إبراهيم إبراهيم بركات صــ١٥٣.

(٥) ينظر: من أسرار اللغة د/ إبراهيم أنيس صــ٤٣.

(٦) ينظر: لحن العوام للزبيدي صــ١٦٠، وتصحيح التصحيف للصفدي صــ٣٣٩.

مُدَى)[1]، وربما جاء الجمع أيضًا على صيغة (فِعَال)، نحو: (قُبَّة قُبَب قِبَاب)، (جُمَّة جُمَم جِمَام)، (بُرْمَة بُرَم بِرَام)[2].

أما (شِقَق) [بكسر الشين] فهي جمع (شِقَّة) بالكسر أيضًا؛ ذلك أن صيغة (فِعْلَة) تُجمَع قياسًا على (فِعَل)، نحو: (فِرْقَة فِرَق)، (حِجَّة حِجَج)، (كِسْرَة كِسَر)، (حِيلَة حِيَل)[3].

وبذلك فإن جمع العوام (شُقَّة/ فُعْلَة) على (شِقَق/ فِعَل) [بكسر الفاء] قياس خاطئ لا مثيل له في العربية الفصحى، وقد وسم أبو بكر الزبيدي هذا الجمع بالخطأ؛ ذلك أن (شِقَق/ فِعَل) [بكسر الفاء] إنما هو جمع (شِقَّة/ فِعْلَة)[4] [بكسر الفاء] لا جمع (شُقَّة/ فُعْلَة) بضم الفاء.

وبذلك فقد حدث قياسٌ خاطئٌ في جمع العوام (شُقَّة) على (شِقَق)؛ فقد قاسوها قياسًا خاطئًا على (شِقَّة شِقَق) من باب (فِعْلَة فِعَل)، والقياس: (شُقَّة شُقَق)؛ لأنها من باب (فُعْلَة فُعَل) بضم الفاء في المفرد والجمع، فصيغة (فُعْلَة) تجمع قياسًا على (فُعَل) لا على (فِعَل).

سادسًا: جمع (فِعْلَة) خطأً على (فِعَال) والصواب (فِعَل) [بكسر الفاء وفتح العين]، ومن ذلك قولهم لجمع (قِطْعَة): (قِطَاع)، والصواب: (قِطَع)[5].

(قِطْعَة) ***تُجمَع قياسًا*** على (قِطَع)؛ لأن صيغة (فِعْلَة) جمعها القياسي (فِعَل)[6]، أما جمع (قِطْعَة) على (قِطَاع) فهذا قياسٌ خاطئٌ، ظهر في الاستعمال على ألسنة

---

(١) ينظر: لحن العوام للزبيدي صـ١٦٠، والمعجم المفصل في الجموع، د/ إميل بديع يعقوب، صـ٢٢، والتبيان في تصريف الأسماء، أحمد حسن كحيل، صـ١٣٢.

(٢) ينظر: لحن العوام للزبيدي صـ١٦٠.

(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي (٣١١/٤)، وارتشاف الضرب لأبي حيان (٤٢٨/١)، وجموع التكسير، أحمد علي الإسكندري صـ١٩٢، والتبيان في تصريف الأسماء، أحمد حسن كحيل، صـ١٣٢.

(٤) ينظر: لحن العوام للزبيدي صـ١٦٠.

(٥) ينظر: لحن العوام للزبيدي صـ٣٠٥، وتصحيح التصحيف للصفدي صـ٤٢٤.

(٦) ينظر: التبيان في تصريف الأسماء، أحمد حسن كحيل، صـ١٣٢.

العوام، وهو دليل على قدرة العربية على استيعاب الأبنية الجديدة والتوسع في الاستعمال اللغوي.

سابعًا: جمع (فِعْلَان) خطأً على (فَعَالَى) والصواب (فَعَالِين)، ومن ذلك قولهم لجمع (هِمْيَان)[1]: هَمَايَا، والصواب: (هَمَايِين)[2].

(هِمْيَان) ***تُجمَع قياسًا*** على (هَمَايِين)؛ لأن صيغة (فِعْلَان) [بكسر الفاء وسكون العين] جمعها القياسي (فَعَالِين)، ويُجمَع عليها كل ما زيد في نهاية ما دل على الواحد حركة طويلة ونون، نحو (سِرْحَان/ سَرَاحِين)، و(إِنْسَان/ أَنَاسِين)، و(فِرْزَان/ فَرَازِين)،... إلخ[3].

أما جمع (فِعْلَان) على (فَعَالَى) فهذا قياسٌ خاطئٌ لا مثال له في الفصحى، ولكنه استُعمِل على ألسنة العوام بالمخالفة لأصل القياس الصرفي.

ثامنًا: جمع (فَعْلَة) خطأً على (فَعَايِل/ فَعَائِل) والصواب (فَعْلَات)، ومن ذلك قولهم لجمع الحارة: حَوَايِر، والصواب: حَارَات[4].

(حَارَة) ***تُجمَع قياسًا*** على (حَارَات)[5]؛ لأن صيغة (فَعْلَة) جمعها القياسي (فَعْلَات) كما في: (طَاقَة طَاقَات)، و(بَاقَة بَاقَات)، و(شَارَة شَارَات)[6]، ولكن جاء استعمال العوام (حَوَايِر) جمعًا لـ (حَارَة) على غير القياس [بالقياس الخاطئ].

وللقياس الخاطئ دور في توليد أبنية جديدة في الاستعمال؛ مما يسهم في تنمية الثروة اللفظية وإيجاد ألفاظ جديدة للتعبير عن أغراض المتكلم.

---

(١) الهِمْيَان: كيس يُجعَل فيه النفقة ويُشَد على الوسط، وهو معرب دخيل في كلامهم، ينظر: تهذيب اللغة للأزهري (١٧٦/٦)، و(هِمْيَان) وزنه (فِعْيَال)، وقد ذهب بعض الصرفيين إلى أن الياء أصل والنون زائدة فيكون وزنه (فِعْلَان)، ينظر: المصباح المنير للفيومي (٦٤١/٢) مادة (همن).

(٢) ينظر: لحن العوام للزبيدي صـ٩٨، وتصحيح التصحيف للصفدي صـ٥٣٣.

(٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٣١٢/٣)، وارتشاف الضرب لأبي حيان (٣٦١/١)، والجمع المتناهي، د/ إبراهيم إبراهيم بركات صـ١٦٢.

(٤) ينظر: لحن العوام للزبيدي صـ٢٧٥، وتصحيح التصحيف للصفدي صـ٢٣٥.

(٥) ينظر: المصباح المنير للفيومي (١٥٥/١) مادة (حور)، وتاج العروس للزبيدي، تحقيق: عبد الكريم العزباوي (١٢٢/١١) مادة (حير).

(٦) ينظر: الكتاب لسيبويه (٥٧٨/٣)، وجموع التكسير، أحمد علي الإسكندري، صـ٢١٠.

والجدول الآتي يوضح الأقيسة [الصحيحة والخاطئة] في استعمالات العربية [الفصيحة والعامية] في أبنية الجموع السابقة:

نوع الاستعمال	الاستعمال الفصيح [القياس الصحيح]	الاستعمال العامي [القياس الخاطئ]
المفرد/ الوزن	**الجمع/ الوزن**	**الجمع/ الوزن**
سَائِس/ فَاعِل	سُوَّاس/ فُعَّال	سِوَس/ فِعَل
ظِهَارَة/ فِعَالَة	ظَهَائِر/ فَعَائِل	ظَوَاهِر/ فَوَاعِل
شُقَّة/ فُعْلَة	شُقَق/ فُعَل	شِقَق/ فِعَل
قِطْعَة/ فِعْلَة	قِطَع/ فِعَل	قِطَاع/ فِعَال
هِمْيَان/ فِعْلَان	هَمَايِين/ فَعَالِين	هَمَايَا/ فَعَالَى
حَارَة/ فَعْلَة	حَارَات/ فَعْلَات	حَوَايِر/ فَعَايِل

والأقيسة الخاطئة "تخالف مألوف الناس من أصحاب اللغة"(١) بالخروج عن أصل القياس الصرفي، وبهذه الألفاظ [على صحيح القياس وخطئه] يتضح كيف يسهم الاستعمال اللغوي في تطور الأبنية الصرفية بين القياس والاستعمال.

المحور الثاني: اسم الجمع/ اسم الجنس الجمعي.

اسم الجمع هو ما دل على معنى الجمع، ولا واحد له من لفظه وإنما من معناه(٢)؛ ولذا عالجه بعض الصرفيين تحت عنوان: "أسماء الجمع التي ليس لها واحد من لفظها"(٣)، وقد تناوله سيبويه تحت مسمًّى: "اسم يقع على الجميع لم يكسر عليه واحده"(٤).

---

(١) من أسرار اللغة د/ إبراهيم أنيس صـ٤١.

(٢) ذهب بعض اللغويين إلى أن اسم الجمع نوعان: نوع ليس له مفرد من لفظه، نحو (قوم، نفر، رهط)، ونوع له مفرد من لفظه، ويكون على وزن (فَعْل/ فَاعِل)، نحو: (صَحْب/ صَاحِب)، (رَكْب/ رَاكِب)، ينظر: ارتشاف الضرب لأبي حيان (٤٨٠/١).

(٣) المقتضب للمبرد (٢٩١/٢).

(٤) الكتاب لسيبويه (٦٢٤/٣)، وينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي (٣٦٨/٤-٣٧٠).

واسم الجمع نحو: (قَوْمٌ، نِسَاءٌ، خَيْلٌ، غَنَمٌ، إِبِلٌ)، فهذه الألفاظ ليس لها مفرد من لفظها، وإنما مفردها من معناها، ومفرد هذه الألفاظ هي: (رَجُلٌ، امْرَأَةٌ، فَرَسٌ، شَاةٌ، بَعِيرٌ أو نَاقَةٌ) على الترتيب[١].

أما اسم الجنس الجمعي فهو يدل على معنى الجمع، ويفرق بينه وبين مفرده بـــ[٢]:

١) التاء المتحركة، وهي تلحقه "للفرق بين الواحد من الجنس وبين جمعه"[٣]، نحو: (تَمْر/ تَمْرَة)، (نَخْل/ نَخْلَة)، (زَهْر/ زَهْرَة)، (شَجَر/ شَجَرَة)، (كَلِم/ كَلِمَة)، (سَحَاب/ سَحَابَة)، والتاء في هذه الألفاظ ليست للتأنيث، إنما هي للفرق بين صيغتي المفرد والجمع، فما يدخله التاء يكون دلالته للمفرد، وما يكون بغير التاء يكون دلالته للجمع.

٢) ياء النسب، نحو: (عَرَب/ عَرَبِيٌّ)، (رُوم/ رُومِيٌّ)، (فَارِس/ فَارِسِيٌّ)، (زِنْج/ زِنْجِيٌّ).

واسم الجمع مفرد "وإن استُفِيد منه الكثرة؛ لأن استفادة الكثرة ليست من اللفظ، إنما هي من مدلوله"[٤]؛ ولذلك فهو لا يأتي علىى أوزان جموع التكسير، ويشترك معه في ذلك اسم الجنس الجمعي[٥].

وقد رصد أبو بكر الزبيدي في (لحن العوام) بعض الاستعمالات اللغوية التي خالفت القياس الصرفي في (اسم الجمع/ اسم الجنس الجمعي)، يمكن ردها إلى القياس الخاطئ، كما في:

---

(١) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب (١٩٣/٢).

(٢) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب ج٢ هامش صـــ١٩٣-١٩٤، وشذا العرف للحملاوي صـــ١١٥.

(٣) التبصرة والتذكرة للصميري (٦١٩/٢).

(٤) شرح المفصل لابن يعيش (٣٢٣/٣).

(٥) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب ج٢ هامش صـــ١٩٣-١٩٤، وشذا العرف للحملاوي صـــ١١٥.

١)- قولهم: (نَبْلَة) لواحدة النَّبْل[١].

وصف أبو بكر الزبيدي هذا الاستعمال بالخطأ؛ "لأن النبل عند العرب جمع لا واحد له من لفظه"[٢]؛ فمفرده (سَهْم) وهو مفرد من معنى الكلمة لا من لفظها.

وفي قول العوام (نَبْلَة) لواحدة (النَّبْل) قياسٌ خاطئٌ على اسم الجنس الجمعي، حيث توهَّم العوام أن (النَّبْل) من الجمع الذي يُفرَّق بينه وبين مفرده بالتاء، كما في (تَمْر تَمْرَة) و(جَمْر جَمْرَة)، وهذا وهمٌ خاطئٌ؛ لأنه اسم جمع لا واحد له من لفظه.

وإذا كان أكثر اللغويين[٣] قد اتفقوا على أن (النَّبْل) لا واحد له من لفظه، إلا أن بعضهم قد أشار إلى وجود لغة عن العرب -وإن كانت ضعيفة- نطقت المفرد من نفس بنية الكلمة فقالوا: (نَبْلَة)[٤]، وهذه اللغة تُقبَل على مذهب الكوفيين؛ لأنهم "أسسوا القياس على كل ما رُوِي عن العرب مهما قلت شواهده"[٥]؛ وقياسًا على مذهب الكوفيين فإن استعمال العوام (نَبْلَة) لواحدة النَّبْل لا يخالف القياس الصرفي لورود السماع به.

٢)- قولهم للقملة الصغيرة: (صِئْبَانَة)، والصواب: (صُؤَابَة)، وجمعها: صُؤَاب، وجمع (صُؤَاب): صِئْبَان[٦].

قول العوام (صِئْبَانَة) مفردًا لـ(صِئْبَان) خطأٌ في القياس؛ ذلك أنهم توهموا أن (صِئْبَان) اسم جنس جمعي، يُفرَّق بينه وبين مفرده بالتاء؛ فقاسوا (صِئْبَانة/ صِئْبَان) قياسًا خاطئًا على مثال (شَجَرَة/ شَجَر)، وهذا وهم خاطئ؛ ذلك أن (صِئْبَانة) صوابها:

---

(١) ينظر: لحن العوام للزبيدي صـ١٥٥، وتثقيف اللسان لابن مكي صـ١٥٦، وتصحيح التصحيف للصفدي صـ٥٠٩.

(٢) لحن العوام للزبيدي صـ١٥٥.

(٣) ينظر: المصباح المنير للفيومي (٥٩١/٢) مادة (نبل)، ولسان العرب لابن منظور (٧٦٥/١١) مادة (نبل)، وتاج العروس للزبيدي (٤٤٣/٣٠) مادة (نبل).

(٤) يقول ابن دريد: "قال قوم: واحدها نَبْلَة"، جمهرة اللغة لابن دريد (٣٧٩/١) مادة (نبل)، وينظر: الرد على الزبيدي لابن هشام صـ٤٤.

(٥) من أسرار اللغة د/ إبراهيم أنيس صـ١٢.

(٦) ينظر: لحن العوام للزبيدي صـ٧٦، وتثقيف اللسان لابن مكي صـ١٥٧، وتصحيح التصحيف للصفدي صـ٣٥٢.

(صُؤَابَة)، وتُجمَع على: (صُؤَاب)، و(صُؤَاب) تُجمَع على (صِئْبَان)، فـ (صِئْبَان) جمع الجمع وليس اسم جنس جمعي كما توهم العوام.

إذن فهناك مستويان من الاستعمال اللغوي هما:

(أ)- الاستعمال الفصيح [القياس الصحيح].

المفرد/ الوزن	الجمع/ الوزن	جمع الجمع/ الوزن
صُؤَابَة/ فُعَالَة	صُؤَاب/ فُعَال	صِئْبَان/ فِعْلَان
صُؤَابَة ⟵	صُؤَاب ⟵	صِئْبَان

ففي الاستعمال الفصيح لهذه اللفظة يُفرَّق بين صيغتي المفرد والجمع بالتاء (اسم جنس جمعي).

(ب)- الاستعمال العامي [القياس الخاطئ].

المفرد/ الوزن	الجمع/ الوزن
صِئْبَانَة/ فِعْلَانَة	صِئْبَان/ فِعْلَان

دخل الغلط في استعمال العوام (صِئْبَان) "فتوهموا أن واحدته: (صِئْبَانَة)، وظنوه من الجمع الذي ليس بينه وبين واحده إلا الهاء"(١)، فقد توهموا أن (صِئْبَانَة) مفرد (صِئْبَان)، وهذا وهم خاطئ؛ لأن (صِئْبَان) جمع الجمع، وليس اسم جنس جمعي، وكما لا يُقَال: (غِرْبَانَة) في مفرد (غِرْبَان) فكذلك لا يقال: (صِئْبَانَة) في مفرد (صِئْبَان)(٢)؛ وبذلك فقد ورد استعمال العوام (صِئْبَانَة) مفردًا لـ (صِئْبَان) بالقياس الخاطئ.

---

(١) لحن العوام للزبيدي صـ٧٦، وينظر: القياس الخاطئ، د/ عبد العزيز مطر، صـ٢٦.

(٢) ينظر: تثقيف اللسان لابن مكي صـ١٥٧.

المحور الثالث: التذكير والتأنيث.

رصد أبو بكر الزبيدي في (لحن العوام) بعض الاستعمالات اللغوية المخالفة للقياس في ظاهرة (التذكير والتأنيث)، والتي يمكن ردها إلى القياس الخاطئ، كما في:

١)- قولهم: امرأة (عَرُوسَة) والصواب: عَرُوس[١].

(عَرُوسَة) الأصل القياسي فيها (عَرُوس) بدون التاء؛ لأنها من الألفاظ التي يستوي فيها المذكر والمؤنث[٢]، ولكن تميل بعض الاستعمالات اللغوية إلى إلحاق التاء تفريقًا بين المذكر والمؤنث؛ وذلك بالقياس الخاطئ على الكلمات المؤنثة بالتاء[٣].

وبالقياس الخاطئ جاء استعمال العوام (عَرُوسَة)، ومما يبرز هذا القياس الخاطئ أنه سُمِع عن العرب[٤]:

أ- **(عَدُوَّة) مؤنث (عَدُوٌّ)** قياسًا خاطئًا على (صَدِيق صَدِيقَة)، وهو من باب حمل الضد على الضد.

ب- **(عَجُوزَة) مؤنث (عَجُوز)**، ذكر الأزهري أنها سُمِعت بالتاء (عَجُوزَة)[٥]، وقال ابن السكيت: "لا تقل عَجُوزَة"[٦]، ووسمها بعض اللغويين بأنها لُغَيَّة[٧]، ووصفها بعضهم بأنها لغة رديئة[٨].

---

(١) ينظر: لحن العوام للزبيدي صـــ٢٠٩، وتثقيف اللسان لابن مكي صـــ٧٨، وتصحيح التصحيف للصفدي صـــ٣٧٩.

(٢) ورد عن العرب بعض الصيغ الصرفية التي يستوي فيها المذكر والمؤنث، ومن هذه الصيغ: **(فَعُول)** بمعنى (فَاعِل)، نحو: صَبُور، طَمُوح، شَكُور، و**(فَعِيل)** بمعنى (مَفْعُول)، نحو: جَرِيح، قَتِيل، كَحِيل، و**(مِفْعِيل)** نحو: مِعْطِير، و**(مِفْعَال)** نحو: مِهْذَار، ينظر: الكتاب لسيبويه (٦٣٨/٣)، وشرح المفصل لابن يعيش (٢٤٥/٢)، وشذا العرف للحملاوي صـــ٨٧.

(٣) ينظر: من أسرار اللغة د/ إبراهيم أنيس صـــ٤٣.

(٤) ينظر: القياس الخاطئ د/ عبد العزيز مطر صـــ٢٧، وظاهرة الشذوذ في الصرف العربي، د/ حسين عباس الرفايعة، صـــ٤٩.

(٥) ينظر: تهذيب اللغة للأزهري (٢٢١/١)، والمصباح المنير للفيومي (٣٩٣/٢) مادة (عجز).

(٦) إصلاح المنطق لابن السكيت صـــ٢٩٧، وينظر: لسان العرب لابن منظور (٤٣٤/٥) مادة (عجز).

(٧) ينظر: بحر العوام فيما أصاب فيه العوام، تأليف: رضي الدين محمد بن إبراهيم بن يوسف الحنبلي (ت٩٧١هـــ)، دراسة وتحقيق: د/ شعبان صلاح، صـــ٢٧٨، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٧م.

(٨) ينظر: القاموس المحيط للفيروزبآدي صـــ٥١٦ مادة (عجز)، وتاج العروس للزبيدي، تحقيق: الترزي وحجازي وآخرين (١٥/ ٢٠٣) مادة (عجز).

وقد أجاز مجمع اللغة العربية بالقاهرة إلحاق تاء التأنيث بصيغة (فَعُول) بمعنى (فاعل)، استنادًا إلى ما ذكره سيبويه[1] من أن ذلك جاء في شيء منه، مثل: (عَدُوٌّ عَدُوَّة)[2]؛ وبذلك فإن استعمال العوام (عَرُوسَة) [بالقياس الخاطئ] جائز في اللغة لورود السماع به.

٢)- قولهم: (سَكْرَانَة) والصواب: (سَكْرَى)[3].

(سَكْرَانَة) القياس (سَكْرَى)؛ ولذلك جاءت في المعاجم العربية على أصل القياس [بألف التأنيث المقصورة][4]، وورد استعمال العوام بتاء التأنيث (سَكْرَان/ سَكْرَانَة).

وقد خطأها الزبيدي؛ لأنه "يحكم بالخطأ على ما لم يكن فصيحًا وإن جاءت به لهجة من لهجات العرب"[5]، فقد ذكر بعض اللغويين[6] أن قومًا من بني أسد [إحدى القبائل العربية التي يُحتَجُّ بعربيتها] يقولون: (سَكْرَانَة)، ووصف بعضهم[7] هذه اللغة بأنها ضعيفة ورديئة؛ وبذلك فإن أبا بكر الزبيدي يعرف استعمال اللغتين لكنه يأخذ بالأفصح ويخطئ ما عداها[8]، وما جاء على لغة من لغات العرب لا يجوز أن يعد لحنًا، وإنما يُقَال عنه: إنه (خلاف

---

(١) ينظر: الكتاب لسيبويه (٦٣٨/٣).

(٢) ينظر: معجم الصواب اللغوي، د/ أحمد مختار عمر، (١/ ٥٢٥)، والقياس في اللغة العربية، د/ محمد حسن عبد العزيز، صـ١٩٧-١٩٨.

(٣) ينظر: لحن العوام للزبيدي صـ١٨٧، وتثقيف اللسان لابن مكي صـ٧٧، وتصحيح التصحيف للصفدي صـ٣١٥.

(٤) ينظر: تاج اللغة للجوهري (٦٨٧/٢) مادة (سكر)، والمصباح المنير للفيومي (٢٨١/١) مادة (سكر)، ولسان العرب لابن منظور (٤٣٠/٤) مادة (سكر).

(٥) الرد على الزبيدي لابن هشام صـ٢٥.

(٦) ينظر: تاج اللغة للجوهري (٦٨٧/٢) مادة (سكر)، والمصباح المنير للفيومي (٢٨١/١) مادة (سكر)، ولسان العرب لابن منظور (٤٣١/٤) مادة (سكر).

(٧) ينظر: لحن العوام للزبيدي صـ١٨٧، وتصحيح التصحيف للصفدي صـ٣١٥.

(٨) ينظر: الرد على الزبيدي لابن هشام صـ٢٦.

الأَوْلَى)؛ وبذلك فإن قول العوام (سكرانة) لا يُعَدُّ لحنًا؛ لأنه على لغة قوم من العرب المستشهد بعربيتهم.

وقد أرجع أ.د/ إبراهيم أنيس – رحمه الله – تأنيث (سَكْرَانَة) بالتاء في [لغة بني أسد] إلى ظاهرة القياس الخاطئ[1]، واعتمد مجمع اللغة العربية بالقاهرة على لغة (بني أسد) فأجاز إلحاق تاء التأنيث بـ (فَعْلَان) في المؤنث[2].

إذن ففي هذه اللفظة لغتان، هما: (سَكْرَى) وهي اللغة القياسية المشهورة، و(سَكْرَانَة) وهي لغة بني أسد؛ وقياسًا على هذه اللغة العربية جاء استعمال العوام.

٣)- قولهم لبعض البقول طيبة الريح: خُزَامَة، والصواب: (خُزَامَى)[3].

(خُزَامَة) أصلها القياسي (خُزَامَى) [بألف التأنيث المقصورة] بزنة (فُعَالَى)، لكن جاء استعمال العوام بالتاء قياسًا خاطئًا على الألفاظ المؤنثة بالتاء.

ويميل العوام في استعمالهم الألفاظ المؤنثة بألف التأنيث المقصورة إلى نطقها بتاء التأنيث بالمخالفة لأصل القياس الصرفي، ومن ذلك أيضًا قولهم: (حُبَارَة)، والصواب: (حُبَارَى)[4]، وقولهم لضرب من الشجر: (دِفْلَة)، والصواب: (دِفْلَى)[5]، فهذه الألفاظ تؤنث بطريقة أخرى غير التاء؛ لأن المؤنث منها يكون على صيغة (فُعَالَى) و(فِعْلَى) بـ [ألف التأنيث المقصورة][6]، ولكن جاء استعمال العوام بالقياس الخاطئ.

---

(١) ينظر: من أسرار اللغة د/ إبراهيم أنيس صـ٤٥، والقياس الخاطئ د/ عبد العزيز مطر صـ٢٧.

(٢) ينظر: معجم الصواب اللغوي، د/ أحمد مختار عمر، (٤٤٦/١)، والقياس في اللغة العربية، د/ محمد حسن عبد العزيز، صـ١٩٨.

(٣) ينظر: لحن العوام للزبيدي صـ٢٧٦.

(٤) ينظر: لحن العوام للزبيدي صـ٢٧١، وتصحيح التصحيف للصفدي صـ٢٢١.

(٥) ينظر: لحن العوام للزبيدي صـ١٣٩، وتصحيح التصحيف للصفدي صـ٢٦١.

(٦) ينظر: القياس الخاطئ د/ عبد العزيز مطر صـ٢٧.

٤)- قولهم للذي عُقِد من العسل أو السكر: (حَلْوَة)، والصواب: (حَلْوَاء) بالمد[١].

(حَلْوَة) القياس فيها (حَلْوَاء) [بألف التأنيث الممدودة]، ولكن ورد استعمال العوام بالقياس الخاطئ [بالتاء]، ومن ذلك أيضًا قولهم: امرأة (نَفِسَةٌ)، والصواب: (نُفَسَاء)[٢] [بضم النون وفتح الفاء]، فالتطور في مثل هذه الكلمات يقع نتيجة القياس الخاطئ باستبدال علامة التأنيث بعلامة أخرى[٣].

إذن فالعوام قد أخضعوا هذه الألفاظ (عَرُوسَة، جَائِزَة، سَكْرَانَة، خُزَامَة، حُبَارَة، دِفْلَة، حَلْوَة، نَفِسَة)... وغيرها مما ورد في (لحن العوام) إلى "ما تخضع له الكثرة الغالبة من ألفاظ اللغة التي تؤنث بالتاء"[٤]؛ ولذلك جاء استعمالهم لهذه الألفاظ بالقياس الخاطئ، وهذا بدوره يسهم في تطور الأبنية الصرفية بالاستعمال المخالف للقياس.

وإذا كان أبو بكر الزبيدي وغيره من أصحاب كتب لحن العامة قد عد استعمال العوام هذه الأسماء المخالفة للقياس لحنًا، فإن بعض المحدثين[٥] قد عدوا هذا اللحن وما شابهه من باب التطور اللغوي.

ويمكن تصنيف الألفاظ الواردة [بالقياس الخاطئ] في قضية التذكير والتأنيث إلى[٦]:

- ألفاظ يستوي فيها المذكر والمؤنث، وورد استعمال العوام بتاء التأنيث الفارقة قياسًا خاطئًا على الكلمات التي وقعت فيها التفرقة بالتاء مثل: (عَرُوسَة، وعَجُوزَة، وجَائِزة) والأصل (عَرُوس، وعَجُوز، وجَائِز).

---

(١) ينظر: لحن العوام للزبيدي صـــ١٦٤.

(٢) ينظر: لحن العوام للزبيدي صـــ٣٢٨، وفي بعض كتب لحن العوام: امرأة (نَافِسَة)، والصواب (نُفَسَاء)، ينظر: تثقيف اللسان لابن مكي صـــ١٣٥، وتصحيح التصحيف للصفدي صـــ٥٠٨.

(٣) ينظر: القياس الخاطئ، د/ عبد العزيز مطر، صـــ٢٧.

(٤) من أسرار اللغة د/ إبراهيم أنيس صـــ٤٣.

(٥) عد الدكتور/ رمضان عبد التواب (لحن العوام) تطورًا لغويًّا في استعمال الأبنية، ينظر: لحن العوام للزبيدي، مقدمة الطبعة الأولى، صـــ٦.

(٦) ينظر: القياس الخاطئ د/ عبد العزيز مطر صـــ٢٧-٢٨.

- ألفاظ جاءت صيغة المذكر فيها على وزن (فَعْلَان) والمؤنث على وزن (فَعْلَى)، وورد استعمال العوام بتاء التأنيث الفارقة (فَعْلانَة) قياسًا خاطئًا على الكلمات المؤنثة بالتاء، مثل: (سَكْرَانَة) والأصل (سَكْرَى).
- ألفاظ مؤنثة بـــ (ألف التأنيث المقصورة/ ألف التأنيث الممدودة)، وورد استعمال العوام بتاء التأنيث قياسًا خاطئًا على الكلمات المؤنثة بالتاء، مثل: (خُزَامَة، حُبَارَة، دِفْلَة/ حَلْوَة، نَفِسَة) والأصل (خُزَامَى، حُبَارَى، دِفْلَى/ حَلْوَاء، نُفَسَاء).

ومن خلال هذه الأمثلة اللغوية وغيرها مما ذكره أبو بكر الزبيدي في (لحن العوام) نرى أن العوام كادوا يختزلون وسائل التأنيث المتعددة في وسيلة واحدة فقط هي (التأنيث بالتاء).

والسؤال الذي يطرح نفسه: لماذا آثر العوام التأنيث بالتاء دون غيرها من الوسائل الأخرى؟.

أرى أن السبب في ذلك يرجع إلى أن التاء أشهر علامات التأنيث، إضافة إلى ارتباطها بظاهرة التأنيث دون غيرها من الوسائل الأخرى، فالأصل في التاء "أن تجئ لتمييز المؤنث من المذكر"[١]، فهي تميز المؤنث عن المذكر بإضافتها إلى الكلمة لتأنيثها على خلاف العلامات الأخرى.

فالتحول من الوسائل المتعددة للتأنيث إلى (التأنيث بالتاء فقط) هو التوجه العام في (لحن العوام)، حيث أصبح التأنيث عندهم يتمحور حول (إلحاق التاء بالكلمة) تأكيدًا على تأنيثها؛ فأصبحت التاء وسيلتهم لتأنيث أية كلمة في العربية.

---

(١) القياس في اللغة العربية، د/ محمد حسن عبد العزيز، صـــ١٩٦.

المبحث الثالث: الأبنية الجديدة بين القياس والاستعمال.

يظهر أثر الاستعمال اللغوي في ظهور أبنية جديدة لم تكن مستعملة من قبل، وإنما ظهرت نتيجة الخروج عن القياس، والسبب الرئيس في ظهور هذه الأبنية هو حاجة المتكلم إلى الألفاظ والكلمات التي تلبي أغراضه اللغوية.

ويمكن إبراز ذلك من خلال المحورين الآتيين:

المحور الأول: أبنية الجموع.

لقد أدت مخالفة القياس في استعمال العوام إلى ظهور أبنية جديدة لم تكن مستعملة من قبل، ومن مظاهر ذلك ما يأتي:

(أ)- استعمال صيغة (أَفْعَلَة) [بفتح العين] للجمع.

صيغة (**أَفْعَلَة**) [بفتح العين] ليست من أبنية الجموع[1]، ومع ذلك فقد جُمِعت بعض الكلمات في (لحن العوام) على هذا البناء الصرفي، مثل:

١)- قولهم في جمع (قَفِيز): أَقْفَزَة، والصواب: أَقْفِزَة[2] بكسر الفاء.

(قَفِيز/ فَعِيل) القياس في جمعه: (أَقْفِزَة) [بكسر الفاء]، و(قُفْزَان) [بضم القاف وسكون الفاء][3]؛ ذلك أن صيغة (فَعِيل) تُجمَع قياسًا على[4]:

- (أَفْعِلَة) [جمع قلة]، نحو: (رَغِيف أَرْغِفَة).
- (فُعْلَان) [جمع كثرة]، نحو: (قَضِيب قُضْبَان).

وقد رد في (لحن العوام) استعمال آخر على غير القياس هو: (أَقْفَزَة/ أَفْعَلَة)، وهذه الصيغة الصرفية ليست من أبنية الجموع القياسية، وإنما القياس أن تكون بكسر العين لا بفتحها؛ ولذلك خطَّأ أبو بكر الزبيدي العوام في استعمالهم هذه الصيغة الصرفية كبنية من أبنية الجموع.

---

(١) ينظر: لحن العوام للزبيدي صـ١٤٩، ١٨٤.

(٢) ينظر: لحن العوام للزبيدي صـ١٨٤، وتصحيح التصحيف للصفدي صـ١١٩.

(٣) القفيز: مكيال، ينظر: تاج اللغة للجوهري (٨٩٢/٣) مادة (قفز)، ولسان العرب لابن منظور (٤٦٠/٥) مادة (قفز)، والمصباح المنير للفيومي (٥١١/٢) مادة (قفز).

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب لأبي حيان صـ٤٤٨، والمعجم المفصل في الجموع، د/ إميل بديع يعقوب، صـ٢٢، وصـ٢٥، والتبيان في تصريف الأسماء، أحمد حسن كحيل، صـ١٢٩، وصـ١٣٨.

وقد ترتب على استعمال العوام صيغة (أَفْعَلَة) [بفتح العين] – كبناء من أبنية الجموع – ظهور بناء صرفي جديد لم يكن مستعملًا من قبل، وإن مخالفة القياس في مثل هذه الصيغة الصرفية وسيلة من وسائل توليد أبنية جديدة في اللغة.

(ب)– استعمال صيغة (أَفْعِلَة) [بكسر العين] جمعًا لصيغتي (فَعْل) و(فُعْل).

صيغة (أَفْعِلَة) [بكسر العين] تكون جمعًا قياسيًّا في كل مفرد مذكر رباعي قبل آخره مد نحو (طَعَام أَطْعِمَة)، وفي كل ما كان على (فِعَال) أو (فَعَال) مضعَّفًا أو معتل اللام، نحو (زِمَام أَزِمَّة) و(كِسَاء أَكْسِيَة)(١).

ولا تأتي صيغة (أَفْعِلَة) جمعًا لـــ(فَعْل) [بفتح الفاء وسكون العين]، ولا لـــ(فُعْل) [بضم الفاء وسكون العين](٢)، ومع ذلك فقد استعملها العوام في جمع هذين البناءين على غير القياس؛ وذلك في:

١)– قولهم (أَفْرِيَة) في جمع (فَرْو)، والصواب: (أَفْرٍ) و(فِرَاء)(٣).

(فَرْو/ فَعْل) [بفتح الفاء وسكون العين] القياس في جمعه: (فِرَاء) و(أَفْرٍ)(٤)؛ ذلك أن صيغة (فَعْل) تُجمَع قياسًا على(٥):

– (فِعَال) في كثير العدد، نحو: سَبْع وسِبَاع.

– (أَفْعُل) في قليل العدد، نحو: دَلْو وأَدْلٍ.

وقد وردت صيغة أخرى في (لحن العوام) بالمخالفة لأصل القياس الصرفي، وهي: (أَفْرِيَة/ أَفْعِلَة) [بكسر العين]؛ مما يدل على تطور الأبنية الصرفية بين القياس والاستعمال، فالقياس "يضيف إلى

---

(١) ينظر: المعجم المفصل في الجموع، د/ إميل بديع يعقوب، صـــ٢١، والتبيان في تصريف الأسماء، أحمد حسن كحيل، صـــ١٢٩.

(٢) ينظر: لحن العوام للزبيدي صـــ٩٦، ٢٥٥.

(٣) ينظر: لحن العوام للزبيدي صـــ٩٦، وتثقيف اللسان لابن مكي صـــ١٥٠-١٥١، وتصحيح التصحيف للصفدي صـــ١١٧.

(٤) ينظر: كتاب العين للخليل بن أحمد (٢٧٨/٨) مادة (فرو)، وجمهرة اللغة لابن دريد (٧٨٨/٢) مادة (فرو)، ولحن العوام للزبيدي صـــ٩٦، والمحكم والمحيط لابن سيده (٣٢٣/١٠) مادة (فرو).

(٥) ينظر: المعجم المفصل في الجموع، د/ إميل بديع يعقوب، صـــ٢٠، وصـــ٢٣، والتبيان في تصريف الأسماء، أحمد حسن كحيل، صـــ١٢٧، وصـــ١٣٥.

اللغة صيغًا وتراكيب لم تعرفها من قبل"[1]، وبالقياس والاستعمال "تنمو اللغة وتتسع؛ فتساير التطور الاجتماعي، وما يتطلبه من تجديد في اللغة"[2].

والحكم على الأبنية الصرفية في (لحن العوام) بالخطأ لمخالفتها مظهر القياس الصرفي "هو حكم معياري لا ينظر إلى اللغة في استعمالها المكثف وحركتها الدائبة"[3].

٢)- قولهم: (أَفْرِنَة) في جمع (فُرْن)، والصواب: (أَفْرَان)[4].

(فُرْن/ فُعْل) [بضم الفاء وسكون العين] لها صيغة قياسية في الجمع هي: (أَفْرَان)[5]، فصيغة (فُعْل) تجمع قياسًا على (أَفْعَال)، نحو: (بُرْج أَبْرَاج)، (صُلْب أَصْلَاب)[6]، ولكن ورد لها صيغة أخرى في استعمال العوام على غير القياس هي (أَفْرِنَة) على وزن (أَفْعِلَة) [بكسر العين]، وهي ليست من الصيغ القياسية لجمع (فُعْل)، وإنما جاءت في استعمال العوام بالمخالفة لأصل القياس الصرفي.

وإن استعمال العوام صيغة (أَفْعِلَة) بكسر العين جمعًا لصيغتي (فَعْل)، و(فُعْل) على غير القياس يُعدُّ من باب تطور الأبنية الصرفية في الاستعمالات اللغوية، فمخالفة القياس تؤدي إلى ظهور أبنية جديدة في الجموع، إضافة إلى ما ذكره الصرفيون من الأبنية القياسية في مؤلفاتهم.

---

(١) القياس في اللغة العربية، د/ محمد حسن عبد العزيز، صـ٢٣.

(٢) من أسرار اللغة د/ إبراهيم أنيس صـ١٥.

(٣) ينظر: تطور الأبنية الصرفية، محمد شندول، صـ١٦٥.

(٤) ينظر: لحن العوام للزبيدي صـ٢٥٥، وتصحيح التصحيف للصفدي صـ١١٨.

(٥) ينظر: المحكم والمحيط لابن سيده (٢٥٩/١٠)، ولسان العرب لابن منظور (٣٩٣/١٣) مادة (فرن)، والمصباح المنير للفيومي (٤٧١/٢) مادة (فرن).

(٦) ينظر: المعجم المفصل في الجموع، د/ إميل بديع يعقوب، صـ٢١، والتبيان في تصريف الأسماء، أحمد حسن كحيل، صـ١٢٨.

المحور الثاني: أبنية المفرد والجمع.

إن لمخالفة القياس الصرفي في (لحن العوام) أثرًا بارزًا في ظهور أبنية جديدة في صيغتي المفرد والجمع لم تكن مستعملة من قبل في اللغة، ومن مظاهر ذلك:

١)- قولهم: (صُمْعَة) المسجد ويجمعونها على (صُمَع)، والصواب: (صَوْمَعَة) والجمع: (صَوَامِع)(١).

جاء استعمال العوام صيغتي المفرد والجمع على خلاف الأصل القياسي، فقد حدثت مخالفة للقياس من صيغة (فَوْعَلَة) إلى (فُعْلَة) في بنية المفرد، يقابله أيضًا مخالفة القياس في بنية الجمع من صيغة (فَوَاعِل) إلى (فُعَل)، ويمكن إيضاح ذلك على النحو الآتي:

الاستعمال الفصيح القياسي		استعمال العوام (المخالف للقياس)	
المفرد	الجمع	المفرد	الجمع
صَوْمَعَة/ فَوْعَلَة	صَوَامِع/ فَوَاعِل	صُمْعَة/ فُعْلَة	صُمَع/ فُعَل

٢)- قولهم للبستان: (جِنَان) ويجمعونه على: (أَجَنَّة)، والصواب (جَنَّة) والجمع (جِنَان)(٢).

استعمل العوام صيغة الجمع (جِنَان/ فِعَال) فأطلقوها على بنية المفرد للبستان، ثم جمعوها جمعًا خاطئًا على (أَجَنَّة/ أَفْعَلَة) [بفتح العين]؛ وقد خطَّأها أبو بكر الزبيدي لأنها ليست من أبنية الجموع القياسية، ولكن استعمال العوام هذه البنية الصرفية يدل على تطور الأبنية بالاستعمال المخالف للقياس.

---

(١) ينظر: لحن العوام للزبيدي صـ١٩٤، وتصحيح التصحيف للصفدي صـ٣٥١، وفي بعض كتب لحن العوام: يقولون (صَمْعَة) [بفتح الصاد] والصواب (صَوْمَعَة)، ينظر: تثقيف اللسان لابن مكي صـ٨٥-٨٦.

(٢) ينظر: لحن العوام للزبيدي صـ١٤٩، وتصحيح التصحيف للصفدي صـ٢١٦.

لا يجوز استعمال صيغة (أَفْعِلَة) بكسر العين في جمع (جِنَان)؛ لأن (أَجِنَّة) جمع (جَنِين/ فَعِيل)، كما أن لفظة (جِنَان) جمع وليست مفردًا، ينظر: لحن العوام للزبيدي صـ١٤٩، والاستعمال اللغوي لمادة (جَنَّ) أدى إلى توليد عدد لا نهائي من الأبنية المأخوذة من هذه المادة اللغوية التي تعني الاختفاء، فـ (المبدع/ المتكلم) يُنشِئ أبنية وكلمات لا حصر لها من المعنى الأصلي.

إذن فاستعمال العوام لصيغتي المفرد والجمع جاء على غير القياس؛ وبذلك فقد وُجِد مستويان من الاستعمال هما:

الاستعمال الفصيح القياسي		استعمال العوام المخالف للقياس	
المفرد	الجمع	المفرد	الجمع
جَنَّة/ فَعْلَة	جِنَان/ فِعَال	جِنَان/ فِعَال	أَجَنَّة/ أَفْعَلَة

وهذا دليل على ظهور أبنية جديدة في الاستعمال اللغوي على غير القياس، فالعوام يجمعون بعض الألفاظ العربية على أبنية صرفية لم يشر إليها الصرفيون الأوائل في مؤلفاتهم، وهذا من باب التوسع في استعمال الأبنية الصرفية.

٣)- قولهم: (قَادُوم) ويجمعونه على (قَوَادِم)، والصواب: (قَدُوم)، والجمع: (قُدُم)[١].

جاء استعمال العوام اسم الآلة (قَادُوم) مخالفًا لأصل القياس الصرفي من صيغة (فَعُول) إلى صيغة (فَاعُول) في بنية المفرد، ومن صيغة (فُعُل) إلى صيغة (فَوَاعِل) في بنية الجمع؛ مما وسع دائرة الاستعمال اللغوي بظهور أبنية جديدة.

وقد أشار أبو بكر الزبيدي في (لحن العوام) إلى أن عامة أهل المشرق يقولون: (قَدُّوم/ فَعُّول) بالتشديد، ويجمعونها على (قَدَادِيم)؛ ولكنه خطَّأ هذه اللهجة[٢]، وقد قال ابن السكيت: "لا تقل: قَدُّوم"[٣] بتشديد الدال؛ ولذلك نُسِبت هذه اللهجة إلى العامية[٤]، ووسمها بعض اللغويين[٥] بأنها لغة ضعيفة.

(١) ينظر: لحن العوام للزبيدي صـــ١٤٠، وتثقيف اللسان لابن مكي صـــ٨٢، وتصحيح التصحيف للصفدي صـــ٤١٢.

وفي الحديث النبوي: أن إبراهيم عليه السلام اخْتَتَنَ بالقدوم"، لحن العوام للزبيدي صـــ١٤٠،

(٢) ينظر: لحن العوام للزبيدي صـــ١٤٠.

(٣) إصلاح المنطق لابن السكيت صـــ١٨٣، وينظر: تاج اللغة للجوهري (٢٠٠٨/٥) مادة (قدم).

(٤) ينظر: أدب الكاتب لابن قتيبة صـــ٣٧٨، باب: ما جاء خفيفًا والعامة تشدده.

(٥) ينظر: تاج العروس للزبيدي (٢٤٤/٣٣) مادة (قدم)، ومعجم الصواب اللغوي، د/ أحمد مختار عمر، (٥٩٦/١).

إذن فهناك مستويان من الاستعمال اللغوي، هما:

أولًا: الاستعمال الفصيح [الموافق للقياس].		
بنية المفرد	**بنية الجمع**	**أصحاب اللغة/ اللهجة.**
قَدُوم/ فَعُول	قُدُم/ فُعُل	جمهور القبائل العربية.

ثانيًا: استعمال العوام [المخالف للقياس].		
بنية المفرد	**بنية الجمع**	**أصحاب اللغة/ اللهجة.**
قَادوم/ فَاعُول	قَوَادِم/ فَوَاعِل	نسبها أبو بكر الزبيدي (ت٣٧٩هـ) إلى لحن العوام.
قَدُّوم/ فَعُّول	قَدَادِيم/ فَعَاعِيل	نسبها ابن قتيبة (ت٢٧٦هـ) إلى العامية، ونسبها أبو بكر الزبيدي إلى عامة أهل المشرق.

وقول أبي بكر الزبيدي: "وعامة أهل المشرق"، فهذا يعني أن هذه الكلمة تدخل في إطار التعدد اللهجي، وهذا دليل على إدراك اللغويين الأوائل وجود التعدد (اللهجي/ العامي)؛ ولذلك تعددت المؤلفات اللغوية في لحن العامة.

والسبب في تخطئة أبي بكر الزبيدي – ومن تابعه من اللغويين – استعمال العوام: (قَادُوم/ فَاعُول): أنها لم ترد على الصيغ القياسية المعروفة لاسم الآلة؛ لذلك خطَّأ أبو بكر الزبيدي مجيء اسم الآلة على (فَاعُول)، ولكن مجمع اللغة العربية بالقاهرة أقر قياسية هذه الصيغة الصرفية اسمًا للآلة في العصر الحديث؛ ومن ثم فإن بعض اللغويين المعاصرين[1] يرون أن لفظ (قَادُوم) فصيح الاستعمال وإن كان مخالفًا لأبنية اسم الآلة القياسية التي أقرها الصرفيون الأوائل.

(١) ينظر: معجم الصواب اللغوي، د/ أحمد مختار عمر، (٥٩٦/١، ٩٦٩).

٤)- قولهم: (قَلِيع) المركب، ويجمعونه على: (قُلُوع)، والصواب: (قِلَاع) للواحد والجمع (قُلُع)[١].

رصد أبو بكر الزبيدي في (لحن العوام) مستويين من الاستعمال اللغوي لهذه اللفظة، هما:

الاستعمال الفصيح القياسي		الاستعمال العامي (المخالف للقياس)	
المفرد	الجمع	المفرد	الجمع
قِلَاع/ فِعَال	قُلُع/ فُعُل.	قَلِيع/ فَعِيل	قُلُوع/ فُعُول

خَطَّأ أبو بكر الزبيدي العوام في استعمالهم: (قَلِيع) لشراع السفينة، وعدَّهَا من لحن العوام، وذهب إلى أن القياس: (قِلاع)، وتابعه في ذلك بعض اللغويين وأصحاب المعاجم العربية[٢]، إلا أن ابن مكي الصقلي (ت٥٠١هـ) خطَّأ هذه اللفظة القياسية وعدها من لحن العوام بقوله: "يقولون لشراع السفينة: (قِلاع)، والصواب: (قِلْع) والجمع: قُلُوع"[٣].

فما عدَّهُ أبو بكر الزبيدي في القرن الرابع الهجري صوابًا خطَّأَهُ ابن مكي الصقلي في القرن السادس الهجري وجعله من لحن العوام، ***وأرى أن السبب في ذلك*** هو نسبة شيوع الكلمة في عصر كل منهما، ونسبة استعمالها على ألسنة الفصحاء أو العوام.

وقد وردت عدة لغات أخرى[٤] – بخلاف ما ذكره أبو بكر الزبيدي – يمكن عرضها كالآتي:

---

(١) ينظر: لحن العوام للزبيدي صــ٣٠٦، وتصحيح التصحيف للصفدي صــ٤٢٧.

(٢) ينظر: المصباح المنير للفيومي (٥١٣/٢) مادة (قلع)، وتاج العروس للزبيدي، تحقيق: مصطفى حجازي (٦٧/٢٢) مادة (قلع).

(٣) تثقيف اللسان لابن مكي صــ٨٠.

(٤) ينظر: تاج اللغة للجوهري (١٢٧٠/٣-١٢٧١) مادة (قلع)، ومقاييس اللغة لابن فارس (٢٢/٥) مادة (قلع)، والمصباح المنير للفيومي (٥١٣/٢) مادة (قلع)، ومعجم اللغة العربية المعاصرة د/ أحمد مختار عمر (١٨٥١/٣).

بنية المفرد	بنية الجمع
(قِلْع/فِعْل) بكسر الفاء وسكون العين.	(قُلُوع/فُعُول) مثل: (حِمْل وحُمُول).
(قِلَع/فِعَل) بكسر الفاء وفتح العين.	(أَقْلَاع/ أَفْعَال) مثل: (قِمَع أقْمَاع).
(قَلَع/فَعَل) بفتح الفاء والعين.	(قُلُوع/ فُعُول).
وهذه اللغة الأخيرة تُنسَب إلى العامية، وقد علَّق عليها الزبيدي (ت١٢٠٥هـ) صاحب تاج العروس قائِلًا: "ولا يأباها القياس"(١).	

إذن فهناك خمس لغات وردت في الاستعمال اللغوي لهذه اللفظة، منها: ما يوافق القياس الصرفي، ومنها ما يخالفه، وقد نُسبِت لغتان منهم إلى العامية، هما:

- (قَلِيع/ قُلُوع) [على غير القياس]، وهي من لحن العوام.
- (قَلَع/ قُلُوع) وهي لغة لا يأباها القياس.

والسبب في تعدد الأبنية الصرفية الواردة في بنية الكلمة الواحدة هو اختلاف اللهجات في نطق الكلمة.

٥)- قولهم للذي يُصَب فيه الماء: (قِمَاء) ويجمعونه على (أَقْمِيَة)، والصواب: (قِمَع) والجمع (أَقْمَاع)(٢).

جاء استعمال العوام صيغتي المفرد والجمع مخالفًا لأصل القياس الصرفي من صيغة (فِعَل) إلى (فِعَال) في المفرد، ومن صيغة (أَفْعَال) إلى (أَفْعِلَة) في الجمع.

وقد ورد استعمال هذه اللفظة اللغوية بعدة لهجات أخرى يمكن إبرازها على النحو الآتي(٣):

---

(١) تاج العروس للزبيدي (٦٧/٢٢) مادة (قلع).

(٢) ينظر: لحن العوام للزبيدي صـ٩١، وتصحيح التصحيف للصفدي صـ٤٢٩.

(٣) ينظر: كتاب العين للخليل بن أحمد (١٨٩/١) مادة (قمع)، وجمهرة اللغة لابن دريد (٩٤١/٢) مادة (قمع)، وتاج اللغة للجوهري (١٢٧٢/٣) مادة (قمع)، ولسان العرب لابن منظور (٣٤٩/٨-٣٥١) مادة (قمع).

أولًا: الاستعمال الفصيح [الموافق للقياس].		
بنية المفرد	**بنية الجمع**	**أصحاب اللغة/ اللهجة.**
(قِمَع/فِعَل)	(أَقْمَاع/أَفْعَال)	لغة أهل الحجاز[1]، وهي أجود اللغات وأفصحها
(قِمْع/فِعْل)	(قِمَع/فِعَل)	لغة بني تميم[2].
ففتح الميم في صيغة المفرد لغة أهل الحجاز، وتسكينها لغة بني تميم، وقد جاء في أدب الكاتب[3] أن (قِمَع) بفتح الميم أجود من (قِمْع) بالتسكين.		
ثانيًا: استعمال العوام [المخالف للقياس].		
بنية المفرد	**بنية الجمع**	**أصحاب اللغة/ اللهجة.**
(قِمَاء/فِعَال)	(أَقْمِيَة/أَفْعِلَة)	نسبها أبو بكر الزبيدي إلى لحن العوام.
(قُمْع/فُعْل)	(أَقْمَاع/ أَفْعَال)	نسبها صاحب تاج العروس إلى العامية[4].
(قَمْع/فَعْل)	----------	نُسبت إلى العامية.
نسب بعض اللغويين (قَمْع/ فَعْل) [بفتح الفاء وسكون العين] إلى العامية، وخطّأها الأصمعي (ت٢١٦هـ)؛ لأنه كان مولعًا بأجود اللغات[5].		

وتخطئة الأصمعي (قَمْع) دليل على استعمالها وشيوعها على ألسنة العوام في عصره؛ ولذلك أجازها بعده ابن السكيت (ت٢٤٤هـ)، ثم جاء بعدهما أبو هلال العسكري (ت٣٩٥هـ) فنسبها إلى العامية[6]، وتابعه في ذلك بعض اللغويين أمثال: الجوهري في (تاج اللغة وصحاح العربية) وابن منظور في (لسان العرب).

(١) ينظر: إصلاح المنطق لابن السكيت صـ٩٨-٩٩.

(٢) ينظر: المرجع السابق صـ٩٨-٩٩.

(٣) ينظر: أدب الكاتب لابن قتيبة صـ٤٢١.

(٤) قال الزبيدي: "العامة تقول (قُمْع) وهو غلط"، تاج العروس للزبيدي (٧٩/٢٢) مادة (قمع).

(٥) ينظر: التلخيص في معرفة أسماء الأشياء، تأليف: أبي هلال العسكري (ت٣٩٥هـ)، تحقيق: د/ عزة حسن، صـ٢٠٤، الطبعة الثانية، الناشر: دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، سوريا، ١٩٩٦م.

(٦) ينظر: المرجع السابق صـ٢٠٤.

وأرى أن السبب في التطور اللغوي لهذه اللفظة [من الحكم عليها بالخطأ، ثم جواز استعمالها، ثم نسبتها إلى العامية] هو كثرة استعمالها وانتشارها على الألسنة؛ فنسبها اللغويون إلى العامية لخروجها على أصل القياس الصرفي [وإن كانت اللفظة غريبة في بداية الاستعمال].

فالكلمة تبدأ غريبة ثم تشيع على الألسنة وتنتشر في الاستعمال، وينتهي الأمر– بكثرة الاستعمال – إلى إقرار المجامع اللغوية قبول بعض الألفاظ والكلمات، وإقرار قياسية بعض الصيغ والأبنية؛ فتطور الأبنية الصرفية نابع من الاستعمال اللغوي.

والمقصود بالعامية[1] في عصر اللغويين الأوائل – (أمثال: الأصمعي وابن السكيت والجوهري، وأبي هلال العسكري... وغيرهم من اللغويين) – اللغة الدارجة على ألسنة العوام في عصرهم، والتي لا تنسب إلى لهجةٍ بعينها، وليست بالضرورة أن تكون لغة مبتذلة كما هو متعارف عليه في عامية العصر الحديث.

والجدول الآتي يوضح عددًا من الأبنية الصرفية التي جاءت بالمخالفة لأصل القياس الصرفي في صيغتي المفرد والجمع في استعمال العوام:

م	استعمال العوام (المخالف للقياس)		الاستعمال الفصيح (الموافق للقياس)	
	بنية المفرد	بنية الجمع	بنية المفرد	بنية الجمع
١	(قَادُوس/فَاعُول)	(قَوَادِيس/فَوَاعِيل)	(قَدَس/فَعَل)	(أَقْدَاس/أَفْعَال)[2].
٢	مِيضَة/ مِيضَاة	مِيَض	مِيضَأَة	مَوَاضِئ[3].
٣	(غَمْد/فَعْل)	(أَغْمِدَة/أَفْعِلَة)	(غِمْد/فِعْل)	(أَغْمَاد/أَفْعَال)[4].

---

(١) المقصود بـ (العوام) عند أبي بكر الزبيدي: "طبقة المثقفين الذين تنزلق ألسنتهم في اللحن"، ينظر: لحن العوام للزبيدي صـ٣٦.

(٢) ينظر: لحن العوام للزبيدي صـ٣٠٣، وتصحيح التصحيف للصفدي صـ٤١٣.

(٣) ينظر: لحن العوام للزبيدي صـ١٩٦، وتصحيح التصحيف للصفدي صـ٥٠٥.

(٤) ينظر: لحن العوام للزبيدي صـ٢٠٥، وتصحيح التصحيف للصفدي صـ١١٦.

٤	(نَافِق/فَاعِل)	(نَوَافِق/فَوَاعِل)	(نَيْفَق/فَيْعَل)	(نَيَافِق/فَيَاعِل)[١].
والنيفق كلمة دخيلة غير عربية (فارسية معربة)[٢]، وعامة أهل المشرق يقولون: (نِيفَق/ فِيعَل) بالكسر[٣]؛ وذلك خطأ لأنه لا يكون شيء من كلام العرب على (فِيْعَل)[٤]؛ ولذلك نسبها اللغويون[٥] إلى العامية.				

ومن خلال التحليل الصرفي لأبنية الجموع في (لحن العوام) لأبي بكر الزبيدي يمكن تصنيفها إلى:

- أبنية صرفية وردت على القياس في المفرد وعلى غير القياس في الجمع.
- أبنية صرفية وردت على غير القياس في صيغتي المفرد والجمع.

وإن الخروج عن القياس في الاستعمال اللغوي أمر ملحوظ في أبنية اللغة وتراكيبها، فالقياس ليس إلزامًا ولا قيدًا على الاستعمال؛ لأن اللغة دائمة التغير والتطور، وإن مستعملي اللغة يلجأون إلى الخروج عن القياس لإيجاد أبنية جديدة تعبر عن أغراضهم.

وقد اعتمد أبو بكر الزبيدي في (لحن العوام) على مبدأ التخطئة والتصويب، وإن تخطئته استعمال العوام في عصره قد جانبه الصواب في بعضها؛ ولذلك نجد بعض الألفاظ اللغوية التي خطَّأها [في القرن الرابع الهجري] ما زالت تُستَعمل حتى عصرنا الحالي إما لموافقتها صحيح القياس كما في تصغير (حِيتَان) على (حُوَيْتَات)، وإما لموافقتها إحدى اللهجات العربية الفصيحة كما في قولهم (عَرُوسَة)، وقولهم (سَكْرَانَة) مؤنث (سَكْرَان)، وقولهم (نَبْلَة) لمفرد (النَّبْل)، وإما لإقرار مجمع اللغة العربية بالقاهرة قياسيتها في العصر الحديث كما في قولهم (قَادُوم) و(قَادُوس).

---

(١) نيفق السراويل: الموضع المتسع منها، ينظر: لحن العوام للزبيدي صـــ١٥٩، وتصحيح التصحيف للصفدي صـــ٥٠٦.

(٢) ينظر: مقاييس اللغة لابن فارس (٤٥٥/٥) مادة (نفق)، والمحكم والمحيط لابن سيده (٦٣٤/٦)، ولسان العرب لابن منظور (٤٣٣/١٠) مادة (نفق).

(٣) ينظر: لحن العوام للزبيدي صـــ١٥٩.

(٤) ينظر: تصحيح التصحيف للصفدي صـــ٥٠٦.

(٥) ينظر: تاج اللغة للجوهري (١٥٦٠/٤) مادة (نفق)، ولسان العرب لابن منظور (٤٣٣/١٠) مادة (نفق)، وتاج العروس للزبيدي، تحقيق: عبد الكريم العزباوي (٤٣٣/٢٦) مادة (نفق).

الخاتمة والنتائج.

من خلال دراسة (الأبنية الصرفية بين القياس والاستعمال... دراسة في كتاب لحن العوام لأبي بكر الزبيدي) توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

١) احتياج المتكلم إلى أبنية جديدة تعبر عما يدور في ذهنه من معان ودلالات مختلفة هو الدافع الرئيس وراء مخالفة الأبنية القياسية، والخروج عن الضوابط والقواعد التي وضعها الصرفيون.

٢) الاستعمال هو أساس القاعدة الصرفية وأساس التطور اللغوي، وقد أدى الاستعمال إلى ظهور أبنية جديدة لم يُشِر إليها الصرفيون الأوائل في مؤلفاتهم.

٣) يميل العوام إلى التوسع في استعمال الأبنية الصرفية [بالقياس الصحيح أو الخاطئ]؛ مما يسهم في تطور الأبنية الصرفية بين القياس والاستعمال.

٤) رصد أبو بكر الزبيدي بعض الأبنية الصرفية التي استُعمِلت على ألسنة العوام في القرن الرابع الهجري بالمخالفة لأصل القياس الصرفي، وما زال هذا الاستعمال موجودًا إلى الآن في اللهجة المصرية المعاصرة.

٥) عد أبو بكر الزبيدي بعض الأبنية في (لحن العوام) مخالفة للقياس الصرفي في حين أنها جاءت موافقة لصحيح القياس.

٦) أقر مجمع اللغة العربية بالقاهرة في العصر الحديث قياسية بعض الصيغ الصرفية في اشتقاق اسم الآلة نظرًا لكثرة الاستعمال وإيفاءً للتطورات الحديثة.

٧) يميل العوام في استعمالهم أبنية اسم الآلة إلى فتح الميم تخفيفًا، وهذا من باب التطور والتوسع في استعمال الصيغ والأبنية بالمخالفة لأصل القياس الصرفي.

٨) الخروج عن القياس في الاستعمال اللغوي أمر ملحوظ في أبنية اللغة وتراكيبها، فالقياس ليس إلزامًا على الاستعمال؛ لأن اللغة دائمة التغير والتطور.

٩) ترتب على استعمال العوام صيغة (أَفْعَلَة) بفتح العين [كبناء من أبنية الجموع] ظهور بناء صرفي جديد في أبنية الجموع لم يكن مستعملًا من قبل.

١٠) استعمال العوام صيغة (أَفْعِلَة) بكسر العين جمعًا لصيغتي (فَعْل)، و(فُعْل) على غير القياس يُعدُّ من باب تطور الأبنية الصرفية في الاستعمالات اللغوية.

١١)الاستعمال اللغوي لا يوافق القياس في كل أحواله، فالأبنية الصرفية ليست ثابتة، وإنما يحدث لها بعض التغيرات والتطورات التي يفرضها الاستعمال من أجل التواصل.

١٢)الاستعمال اللغوي بنوعيه [الفصيح/ العامي] يرتبط بالتخفيف في نطق الأبنية الصرفية على ألسنة المتكلمين، حيث يميل مستعملو اللغة إلى إحداث الانسجام الصوتي في المفردات اللغوية ليسهل عليهم النطق.

المصادر والمراجع.

أولًا: المراجع العربية.

١) أدب الكاتب، تأليف: أبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت٢٧٦هـ)، تحقيق: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، د.ت.

٢) ارتشاف الضرب من لسان العرب، تأليف: أبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: د/ رجب عثمان محمد، مراجعة: د/ رمضان عبد التواب، الطبعة الأولى، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.

٣) إصلاح المنطق لابن السكيت (ت٢٤٤هـ)، شرح وتحقيق: أحمد محمد شاكر، عبد السلام محمد هارون، سلسلة ذخائر العرب (٣)، دار المعارف بمصر، القاهرة، د.ت.

٤) الأصوات اللغوية، د/ إبراهيم أنيس، مكتبة نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة، د.ت.

٥) الأصول في النحو، تأليف: أبي بكر محمد بن السراج (ت٣١٦هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، الطبعة الأولى، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

٦) الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين لأبي البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ)، تحقيق ودراسة: د/ جودة مبروك، الطبعة الأولى، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، الشركة الدولية للطباعة، ٢٠٠٢م.

٧) البارع في اللغة، تأليف: أبي علي إسماعيل بن القاسم القالي (ت٣٥٦هـ)، تحقيق: هاشم الطعان، الطبعة الأولى، الناشر: مكتبة النهضة، بغداد، دار الحضارة العربية، بيروت، لبنان، ١٩٧٥م.

٨) بحر العوام فيما أصاب فيه العوام، تأليف: رضي الدين محمد بن إبراهيم بن يوسف الحنبلي (ت٩٧١هـ)، دراسة وتحقيق: د/ شعبان صلاح، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٧م.

٩) تاج العروس من جواهر القاموس، تأليف: محمد مرتضى الزبيدي (ت١٢٠٥هـ)، مجموعة من المحققين، سلسلة التراث العربي (١٦)، وزارة الإعلام، الكويت، د.ت.

١٠) التبصرة والتذكرة لأبي محمد عبد الله بن إسحاق الصميري، تحقيق: د/ فتحي أحمد مصطفى، الطبعة الأولى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

١١) التبيان في تصريف الأسماء، أحمد حسن كحيل، الطبعة السادسة، د.ت.

١٢)تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، تأليف: أبي حفص عمر بن خلف بن مكي الصقلي (ت٥٠١هـ)، قدم له وقابل مخطوطاته وضبطه: مصطفى عبد القادر عطا، الطبعة الأولى، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.
١٣)تصحيح التصحيف وتحرير التحريف، تأليف: صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (ت٧٦٤هـ)، تحقيق: السيد الشرقاوي، مراجعة: د/ رمضان عبد التواب، الطبعة الأولى، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
١٤)التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، د/ رمضان عبد التواب، الطبعة الثانية، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٤١٠هـ ١٩٩٠م.
١٥)التلخيص في معرفة أسماء الأشياء، تأليف: أبي هلال العسكري (ت٣٩٥هـ)، تحقيق: د/ عزة حسن، الطبعة الثانية، الناشر: دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، سوريا، ١٩٩٦م.
١٦)تهذيب اللغة، تأليف: أبي منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت٣٧٠هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، الطبعة الأولى، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ٢٠٠١م.
١٧)جمهرة اللغة، تأليف: أبي بكر محمد بن الحسن بن دريد (ت٣٢١هـ)، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، الطبعة الأولى، الناشر: دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ١٩٨٧م.
١٨)جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، تأليف: السيد أحمد الهاشمي، ضبط وتدقيق: د/ يوسف الصميلي، الناشر: المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، لبنان، د.ت.
١٩)الخصائص صنعة أبي الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، دار الكتب المصرية، القاهرة، د.ت.
٢٠)درة الغواص في أوهام الخواص، تأليف: القاسم بن علي بن محمد الحريري (ت٥١٦هـ)، تحقيق: عرفات مطرجي، الطبعة الأولى، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، لبنان، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.
٢١)شذا العرف في فن الصرف، تأليف: الشيخ أحمد الحملاوي، الطبعة الأولى، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.

٢٢) شرح شافية ابن الحاجب، تـأليف: رضـي الـدين محمـد بـن الحـسن الاسـتراباذي (ت٦٨٦هـ)، تحقيق: محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محيى الدين عبد الحميد، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.
٢٣) شرح كتاب سيبويه، تأليف: أبي سعيد السيرافي (ت٣٦٨هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، الطبعة الأولى، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.
٢٤) شرح المفصل للزمخشري، تأليف: أبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش (ت٦٤٣هـ)، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: د/ إميل بديع يعقوب، الطبعة الأولى، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.
٢٥) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تأليف: إسماعيل بن حماد الجوهري (ت٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الطبعة الرابعة، الناشر: دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، كانون الثاني/ يناير ١٩٩٠م.
٢٦) ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي، د/ حسين عباس الرفايعة، الطبعة الأولى، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٦م.
٢٧) القاموس المحيط، تأليف: محمد بن يعقوب الفيروزبآدى (ت٨١٧هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، الطبعة الثامنة، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.
٢٨) القياس في اللغة العربية، د/ محمد حسن عبد العزيز، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.
٢٩) الكتاب، تأليف: أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب بسيبويه (ت١٨٠هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، الطبعة الثالثة، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
٣٠) كتاب العين، تأليف: أبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٠هـ)، تحقيق: د/ مهدي المخزومي، د/ إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، د.ت.
٣١) الكناش في النحو والتصريف لأبي الفداء (ت٧٣٢هـ)، دراسة وتحقيق: د/ جودة مبروك محمد، الطبعة الثانية، مكتبة الآداب، القاهرة، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.

٣٢)لحن العامة والتطور اللغوي، د/ رمضان عبد التواب، الطبعة الثانية، الناشر: مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ٢٠٠٠م.
٣٣)لحن العوام، تأليف: أبي بكر محمد بن حسن بن مذحج الزُّبيدي (ت٣٧٩هـ)، تحقيق: د/ رمضان عبد التواب، الطبعة الثانية، الشركة الدولية للطباعة، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.
٣٤)لسان العرب، تأليف: الإمام جمال الدين أبي الفضل محمد بن مكرم بن منظور الأنصاري (ت٧١١هـ)، تحقيق وتعليق: عامر أحمد حيدر، مراجعة: عبد المنعم خليل إبراهيم، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.
٣٥)اللهجات العربية في التراث، د/ أحمد علم الدين الجندي، الدار العربية للكتاب، طرابلس، ليبيا، ١٩٨٣م.
٣٦)اللهجات في الكتاب لسيبويه أصواتًا وبنية، تأليف: صالحة راشد غنيم آل غنيم، الطبعة الأولى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
٣٧)اللهجة المصرية بين التراث والمعاصرة، د/ عطية سليمان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٦م.
٣٨)المحكم والمحيط الأعظم، تأليف: أبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده (ت٤٥٨هـ)، تحقيق: د/ عبد الحميد هنداوي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.
٣٩)المخصص، تأليف: أبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده (ت٤٥٨هـ)، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، الطبعة الأولى، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.
٤٠)المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تأليف: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: فؤاد علي منصور، الطبعة الأولى، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.
٤١)المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، تأليف: أبي العباس أحمد بن محمد الفيومي (ت٧٧٠هـ)، الناشر: المكتبة العلمية، بيروت، لبنان، د.ت.

٤٢) معجم الصواب اللغوي دليل المثقف العربي، د/ أحمد مختار عمر، الطبعة الأولى، الناشر: عالم الكتب، القاهرة، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.
٤٣) معجم اللغة العربية المعاصرة، د/ أحمد مختار عمر، الطبعة الأولى، الناشر: عالم الكتب، القاهرة، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.
٤٤) المعجم المفصل في الجموع، د/ إميل بديع يعقوب، الطبعة الأولى، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.
٤٥) مقاييس اللغة، تأليف: أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.
٤٦) المقتضب، صنعة: أبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، وزارة الأوقاف، القاهرة، جمهورية مصر العربية، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م.
٤٧) من أسرار اللغة، د/ إبراهيم أنيس، الطبعة السادسة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٨م.
٤٨) النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير (ت٦٠٦هـ)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، محمود محمد الطناحي، الناشر: المكتبة العلمية، بيروت، لبنان، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.

ثانيًا: الدوريات والمجلات العلمية.

٤٩) تطور الأبنية الصرفية من خلال كتاب (درة الغواص) للحريري، محمد شندول، مجلة المعجمية، تونس، العددان (١٦، ١٧)، ٢٠٠١م.
٥٠) تطور الأبنية الصرفية ودورها في إغناء اللغة العربية، محمد أوكمضان، مجلة اللسان العربي، المغرب، العدد (٤٤)، ديسمبر ١٩٩٧م.
٥١) الجمع المتناهي في اللغة العربية، د/ إبراهيم إبراهيم بركات، مجلة كلية الآداب، جامعة المنصورة، العدد الخامس، مايو ١٩٨٤م.
٥٢) جموع التكسير القياسية، أحمد علي الإسكندري، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المجلد الرابع، أكتوبر ١٩٣٧م.
٥٣) الجهود الصرفية لمجمع اللغة العربية القاهري في تنمية اللغة، د/ عبد العالم محمد القريدي، المجلة الجامعة، العدد الخامس عشر، المجلد الثاني، مركز البحوث والاستشارات العلمية، جامعة الزاوية، ليبيا، ٢٠١٣م.

٥٤) الرد على الزبيدي في لحن العامة لابن هشام اللخمي (ت٥٧٧هـ)، تحقيق: د/ عبد العزيز مطر، مجلة معهد المخطوطات العربية، مصر، المجلد (١٢)، الجزء الثاني، ١٩٩٧م.

٥٥) القياس الخاطئ وأثره في التطور اللغوي، د/ عبد العزيز مطر، المجلة، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، مصر، السنة التاسعة، العدد (١٠٥)، سبتمبر ١٩٦٥م.